جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

دراسة مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في المالية والمحاسبة.

تخصص: مالية المؤسسة.

إعداد الطالبين:

غمري يوسف

راشدي حسين

تحت إشراف الأستاذ:

طحطاح أحمد

لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): بلحنيش عبد الرحمان.....رئيسا

الأستاذة: طحطاح أحمد .....مشرفا ومقررا

الأستاذ(ة): عبيدات عبد الكريم.....ممتحنا (عضوا)

تـاريـخ المناقـــشة

2018/07/10

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

الإهداء
شكر وعرفان
مقدمة.....أ
الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي المنظمة العالمية للتجارة.....02
المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....02
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.....02
الفرع الأول: نشأة الغات وتعريفها.....03
الفرع الثاني: أهداف الغات.....05
الفرع الثالث: جولات الجات.....06
المطلب الثاني: مفهوم منظمة العالمية للتجارة.....09
الفرع الأول: تعريف وخصائص منظمة العالمية للتجارة.....09
الفرع الثاني: الاتفاقيات المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة.....11
الفرع الثالث: شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....12
المطلب الثالث: أهداف المنظمة العالمية للتجارة، مهامها، آلياتها.....14
الفرع الأول: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة.....14
الفرع الثاني: آليات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....17
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة ومستقبلها.....23
المطلب الأول: التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة.....23
الفرع الأول: التحديات الداخلية التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة.....24
الفرع الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة.....29
المطلب الثاني: تقييم أداء ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.....33
الفرع الأول: انجازات المنظمة العالمية للتجارة.....33
الفرع الثاني: مستقبل المنظمة العالمية للتجارة.....37

الفصل الثاني: معالم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....41
المبحث الأول: سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....43
المطلب الأول: تقديم الجزائر لطلب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.....43
الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري عند تقديم الطلب.....44
الفرع الثاني: أسباب ودوافع طلب الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....48
الفرع الثالث: المراحل المتبعة من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....50
المطلب الثاني: شروط انضمام الجزائر لمنظمة العالمية للتجارة.....51
الفرع الأول: الشروط الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.....52
الفرع الثاني: الشروط الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.....54
الفرع الثالث: الشروط الخاصة بتجارة السلع والمواد الغذائية.....55
المبحث الثاني: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....57
المطلب الأول: الانعكاسات على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.....57
الفرع الأول: الانعكاسات على الجانب الاقتصادي.....58
الفرع الثاني: الانعكاسات على الجانب الاجتماعي.....64
المطلب الثاني: الانعكاسات على الجانب المالي والمصرفي.....66
الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية على الجانب المالي والمصرفي.....67
الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية على الجانب المالي والمصرفي.....68
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لحماية الاقتصاد الجزائري نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.....69
الفرع الأول: حماية الاقتصاد الجزائري من خلال الاتفاقيات.....69
الفرع الثاني: حماية الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثناءات.....71
خاتمة.....76
قائمة المراجع.....83
فهرس المحتويات.....90

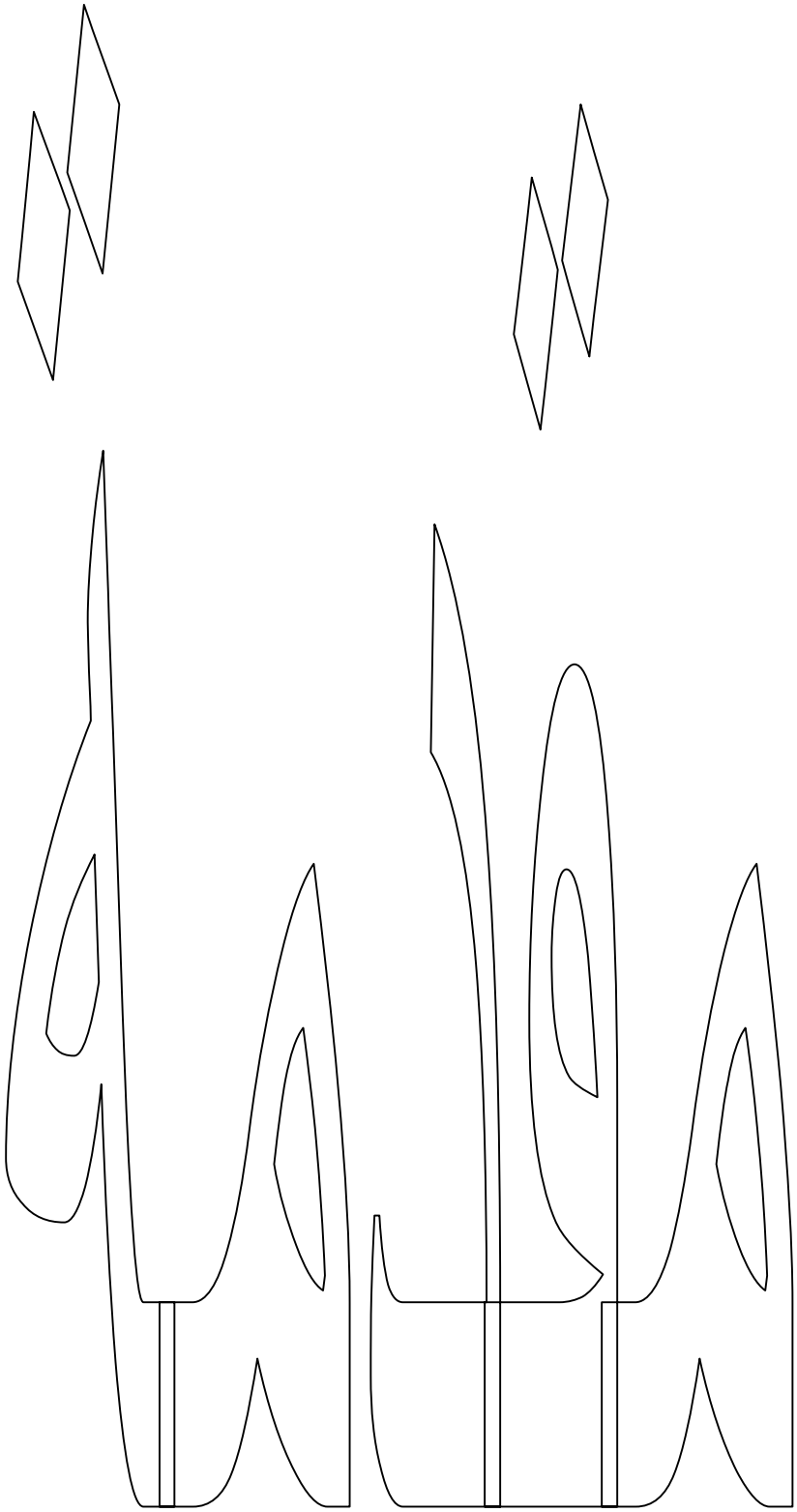

المقدمة:

لقد شهدت التجارة الدولية في عشرينات القرن الماضي ازدهارا ملموسا أدى إلى زيادة حجم وقيمة المبادلات الدولية، غير أن الكساد الاقتصادي الذي لحق بالعالم دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية متعددة، ونتج عن تطبيق تلك السياسات تراجعا في حجم التجارة الدولية وبات واضحا أن الاستمرار في انتهاج هذه السياسة من شأنه تعميق الأزمة، لذلك عملت عدة دول على اختلاف نمطها الاقتصادي اشتراكية رأسمالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة، مهمتها تنظيم السياسات التجارية الدولية، وتسهيل التجارة والحد من إجراءات الحمائية، غير أن هذه المنظمة لم تحظ بتأييد بعض الدول الأوروبية وكذلك لم يصادق عليها "الكونجرس الأمريكي"، ومع فشل تجسيد مشروع المنظمة الدولية للتجارة المقترح في مؤتمر" هافانا"، توصلت 23 دولة إلى إبرام اتفاقية متعددة الأطراف حول التعريفة الجمركية والتجارة "الجات" في جنيف 1947/10/30 وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول النامية واجهت أزمة اقتصادية أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، وإزاء هذا التدهور ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال إعداد برنامج ملائمة للاقتصاد، يمثل إصلاح قطاع التجارة جزءا هاما منها، كما أن هناك منطلق آخر ترتكز عليه مبررات إصلاح هذا القطاع في الدول النامية والسعي لتحريره من شتى القيود هو رغبتها الملحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومما لاشك فيه أن المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون لها آثار ايجابية على التجارة الدولية عموما، وإن كانت الدول المتقدمة ستنال النصيب الأوفر من المزايا كما سيكون لها انعكاسات سلبية على الدول النامية بخاصة الدول المستوردة للرداء، وخاصة أن كل الاتفاقات التجارية سواء كانت في مجال تجارة السلع أو الخدمات أو حقوق الملكية الفكرية المرتبطة

بالتجارة يجمع فيما بينها اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود التي من شأنها أن تصنع حركة للتجارة عبر الدول.

في ظل الظروف السابقة، وضمن عالم أكثر تقدم وانفتاح وبالأخص مع انتشار العولمة والتي مست جميع جوانب اقتصاديات الدول كان ولابد على الجزائر كباقي دول العالم أن تخطو خطوات متسارعة نحو الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت ضرورة حتمية تتطلبها مصالح الجزائر الاقتصادية.

عاشت الجزائر كغيرها من الدّول التي انتهجت النّهج الاشتراكي سابقا، عدّة مشاكل اقتصادية واجتماعية خاصة مع التّحول الذي شهدته هذه الدول بداية من منتصف الثمانينات النّاتجة في جزء كبير منها عن المديونية التي انفجرت كمشكل معقد في نفس الفترة.

وخلال الصعوبات التي عاشتها البلاد في عشرية التّسعينات، ظهر اقتناع السلطات الجزائرية بالاندماج في النّظام الاقتصادي العالمي الجديد، بالقيام بعدّة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها هذا النّظام بعد أن كانت محاولات الإصلاح مع بداية الثّمانينات غير مرتبطة بشكل واضح بهذا النظام وجعلها تفقد وقتا وفرصا ثمينة للنّجاح في تلك المحاولات.

وفي إطار الإصلاحات التي باشرتها من المنطق عدم القدرة على تحقيق النّمو الاقتصادي بمعزل عن العالم، فقد قامت الجزائر بعدّة إصلاحات لاقتصادها مع كل من صندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي، حتى وصلت إلى برنامج التّعديل الهيكلي بمنتصف التّسعينات.

لهذا يعتبر موضوع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من المواضيع الهامة بالنّسبة إلى العديد من الدول والانضمام إلى هذه المنظمة يعني الموازنة بين الحقوق والالتزامات حيث أنّ البلد العضو يتمتع بالمزايا التي يمنحها له الأعضاء الآخرون وفي المقابل عليه تقديم

الالتزامات بفتح أسواقه والالتزام بالقواعد، هذه الالتزامات هي ثمرة المفاوضات الخاصة بالانضمام.

بناءا على ما تقدم ومن أجل دراسة مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة نطرح الإشكالية التالية:

إلى أين وصلت الجزائر في مسارها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع منها مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ماهي المنظمة العالمية للتجارة وكيف نشأت و ماهي دواعي ظهورها؟
- هل يمكن للاقتصاد الجزائري بمؤسساته مسايرة التحولات الاقتصادية؟
- ماهي المراحل التي مرت بها الجزائر في سيرها نحو الانضمام، و ما هي أهم العقبات التي حالت دون إنهاء الانضمام؟

فرضيات البحث:

- المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية قائمة بذاتها لها قواعد تحدد سير عملها.
- هناك جملة من المعوقات التي حالت دون الإتمام النهائي لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية مرهون بقدرة الاقتصاد الجزائري على مسايرة التحولات الاقتصادية العالمية.

أهداف البحث:

سعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، ولعل أهمها نذكر:

1. معرفة عمل سير المنظمة العالمية للتجارة، و هياكلها ومسؤولياتها.
2. تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وبحث إمكانية الانضمام من عدمه .
3. إلقاء نظرة على مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
4. تحديد الآثار الايجابية والسلبية للانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

أهمية الموضوع

1.يحتل هذا البحث أهمية بالغة في الوقت الحالي نظرا للتغيرات الجذرية التي ألمت باقتصاد الدولي على رأسها عولمة المجالات الاقتصادية الدولية و أهمها قطاع التجارة الخارجية ، تصمن أهمية هذا البحث في معرفة موقع الجزائر والدول العربية في النظام الدولي العالمي خصوصا بعد الإعلان الرسمي عن قيام المنظمة العالمية للتجارة كإطار متخصص و مسئول يعنى بالإشراف على التجارة الدولية بجميع مجالاتها التي تفرض مستويات جد عالية من المنافسة و إنتاج الكفء يكون باستطاعته مواجهة هذه المنافسة .

2.أهمية هذا الموضوع تتجلى أيضا في تشخيص لحالة الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، وكذا تحديد نقاط الفرص والتهديد والتي من خلالها يمكن تحديد الإستراتجية اللازمة لمواجهة تحديات الانضمام.

3. هذا الموضوع يحدد مسارات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، واهم العقبات التي تواجه المفاوضين في سيرهم نحو تحقيق الانضمام الفعلي.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب التي أدت بنا إلى إلى اختيار الموضوع:

1.يدخل من ضمن اختصاصنا العلوم المالية والمحاسبية ومن أهم مواضيعه.

2. الحرص على معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية مع انضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة قياسا على مدى تأثر الدول العربية أعضاء داخل المنظمة العالمية للتجارة.

3. تحديد مسارات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وتحديد أهم العقبات التي تواجه الانضمام، وهذا بغية مواجهة هذه التحديات واقتناص الفرص.

3.الميل الشخصي للقضايا التي تؤثر في اقتصاد الوطني ومعرفة مدى الاستفادة من الخبرات العالمية والعربية.

المنهج المتبع:

هومنهج سردي تاريخي التحليلي حيث تم سرد أهم التطورات التاريخية التي تخص الموضوع أما التحليل فكان من خلال تحليل لهم أرقام والمعطيات المتوفرة التي تخدم الموضوع.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت بعض أجزاء هذا الموضوع نذكر :

1. مزياني بلال, خلال السنة الجامعية 2013/2014 , جامعة الحاج لخضر باتنة, تناولت هذه المذكرة. المسألة الزراعية في منظمة التجارة العالمية, مذكرة الماجستير في العلوم كل ما يخص تحرير تجارة المنتجات الزراعية و سياسات الدول المتقدمة و الدول النامية بالنسبة للقطاع الزراعي
2. عبد القادر فاضل, القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية و أفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة استرشاد بالتجربة المصرية, شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية, , بتاريخ 2007 ,جامعة الجزائر, تناولت هذه الأطروحة التحولات المرافقة للقطاع الزراعي في الجزائر و دراسة مقارنة نتائج التجربة المصرية في ظل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة .الدول العربية,
3. بن عمر الاخضر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير بخلال السنة الجامعية 2006/2007 , جامعة بن عمر الأخضر, اثأر تحرير التجارة العالمية للمنتجات

الزراعية على القطاع الزراعي في الجزائر, تناولت هذه المذكرة النظام الجديد للتجارة العالمية للمنتجات الزراعية و تحديات القطاع الزراعي .

للإجابة على الإشكالية المطروحة تتطلب الأمر تقسيم الدراسة إلى فصلين:

حيث تطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا بتعريفها وتبيان الخصائص المميزة لها وكذا الشروط الواجب توافرها في الدولة التي تريد الانضمام إليها، وبعدها تطرقنا إلى المبادئ التي تقوم عليها المنظمة ومختلف التحديات التي تواجهها.

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، من خلال إبراز المساعي والإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل ذلك، وذهبنا أبعد من ذلك وهذا بإبراز التداعيات التي تنجر عن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ومختلف الإجراءات المتخذة في سبيل حماية اقتصادها الوطني.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

لقد أدت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في الثلاثينيات إلى سعي حكومات الدول المتقدمة لحماية اقتصادها القومي، وذلك من خلال إتباع سياسات حمائية شديدة التقييد، مما أدى إلى انكماش حركة التجارة الخارجية وتضاؤل حجمها، ومع استمرار هذه الأوضاع أدركت مجموعة كبيرة من الدول أن تلك القيود لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد، مما دفع البعض منها إلى تركيز الجهود الدولية نحو إصلاح النظام الاقتصادي بجوانبه الثلاث، النقدي والمالي من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولاستكمال الأساس الثالث الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي الدولي والخاص بالجانب التجاري الذي أصبح العالم بحاجة ملحة له لتنظيم العمليات التجارية العالمية، وعلى هذا الأساس جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة في 1947، والصادرة عن ميثاق "**هافانا**" إلا أن هذه المبادرة لم تلق تأييدا من طرف الدول الصناعية، ثم باءت هذه المنظمة بالفشل، لتحل محلها الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لتدخل حيز التنفيذ في 1948/01/01 إلى غاية أفريل 1994، حيث شهد العالم عدة جولات تفاوضية حول تحرير التجارة في السلع والخدمات، وقد جاءت جولة الأروغواي لإعادة ترتيب النقص الذي ساد طيلة الجولات السابقة، وقد أسفرت جولة الأروغواي عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتحرير التجارة الدولية وتوسيع عمليات التبادل التجاري في كافة المجالات.

وبقيام هذه المنظمة الجديدة ودخولها حيز النفاذ مع بداية 1995 أسدل الستار على ما كان يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" بعد أن سادت هذه الاتفاقية طيلة قرن ونصف قرن من الزمن وحققت نتائج معتبرة كان لها الأثر الايجابي على بعض الدول والسلبي على البعض الآخر.

وللتعرف أكثر على هذا النظام الجديد ارتأينا التطرق إلى ماهية منظمة التجارة العالمية (المبحث الأول) ثم التطرق إلى التحديات التي تواجه المنظمة وتقييمها (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

ماهية المنظمة العالمية للتجارة.

يرجع الفضل في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى النجاح الذي أحرزته جولة أوروغواي، حيث تم التوقيع على هذه المنظمة في مراكش بالمغرب عام 1994 ، ومع بداية عملها في جانفي 1995 فقد تحولت إتفاقية "الجات" والسكرتارية من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وتطبق الاتفاقيات الثماني والعشرين التي أقرت في جولة أوروغواي، وبالتالي أصبحت المنظمة العالمية للتجارة تقف على قدم المساواة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي وإدارته للوصول به إلى تحقيق كفاءة أفضل في الأداء الاقتصادي وتعاون اقتصادي أكثر إتساعا ونطاقا بين أطراف الإقتصاد العالمي والمجتمع الدولي رغبة في زيادة الناتج المحلي العالمي والرفاهية الإقتصادية على مستوى العالم.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (المطلب الأول) ثم إلى مفهوم المنظمة العالمية للتجارة (المطلب الثاني) ثم إلى أهدافها، آلياتها ومهامها (المطلب الثالث).

المطلب الأول:

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.

تعتبر الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة النظام الوحيد المتعدد الأطراف والملزم قانونا، حيث إنه ينشئ حقوقا والتزامات على الأعضاء فيها، ويضع هذا النظام مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات التي تحكم التجارة الدولية، كما يضع الإطار القانوني لهيئة دولية لإنهاء وتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة، ولهذه الإتفاقية هدف رئيسي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية لفتح المجال نحو تدفق التجارة الدولية بسهولة ويسر دون عوائق.

الفرع الأول: نشأة الغات وتعريفها

تعتبر الغات مجرد إتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات التي يطلق عليها إسم "الجولات"، لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التي تعيق سبيلها وتحريرها، وفي الواقع تعتبر أهم إتفاقية تجارية في تاريخ العالم، وتمثل حلقة في سلسلة التغيرات المستمرة والتي بدأ العالم يشهدها منذ منتصف الثمانينات والتي تنبأ بظهور نظام اقتصادي عالمي جديد.

الفرع الأول: نشأة الغات وتعريفها.

تعتبر الغات مجرد إتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات التي يطلق عليها إسم "الجولات"، لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التي تعيق سبيلها وتحريرها، وفي الواقع تعتبر أهم إتفاقية تجارية في تاريخ العالم، وتمثل حلقة في سلسلة التغيرات المستمرة والتي بدأ العالم يشهدها منذ منتصف الثمانينات والتي تنبأ بظهور نظام اقتصادي عالمي جديد[1].

أولا/ نشأة الغات:

يلاحظ أنّه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 بدأت معظم دول العالم سواء المنتصر منها أو المهزوم في إقرار مبدأ أنه لا حرب عالمية ثالثة بعد ذلك، وأنه لابد من العودة إلى مبدأ يقر بأنه "على الاقتصاد أن يقود السياسة"، أي أن التّوجهات السياسية لأي دولة يجب أن تصب من أجل المصلحة الإقتصادية العليا لكل دولة، وبالتالي لا مناص من ضرورة الإهتمام بتنمية النشاط الإقتصادي وإعادة بناء الإقتصادات التي دمرتها الحرب، ولابد من توافر قدر من الإستقرار النقدي والإقتصادي على مستوى الإقتصاد العالمي.

[1]- بن عيسى شافية، أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العلمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر -03، 2011/2010، ص ص 4-6.

من هنا بدأ التفكير جديا في إقامة نظاما إقتصاديا عالميا جديدا يقوم على ثلاث منظمات عالمية تعمل على إدارة هذا النظام اقتصاديا من خلال وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة اتجاه هذا النظام واتجاه أي دولة أخرى عضوا في أي منظمة من هذه المنظمات التي تتبع في الأساس المنظمة الكبرى الأم وهي منظمة الأمم المتحدة.

وهكذا قام صندوق النقد الدولي في 25 سبتمبر 1945 طبقا لإتفاقية بريتون وودز كمنظمة مسؤولة عن إدارة النظام النقدي الدولي ومهمته الأساسية وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لإستقرار أسعار الصرف وسياسات ميزان المدفوعات وكيفية علاج العجز مع العالم الخارجي.

بينما أنشئ البنك الدولي عام 1946 طبقا لإتفاقية بريتون وودز أيضا كمنظمة عالمية مسؤولة عن دفع عجلة التنمية في العالم من خلال إدارته للنظام العالمي الدولي والإهتمام بتطبيق السياسات الإقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء[1].

ثانيا/ تعريف الغات:

من المنظور الإقتصادي، فهي إتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية، وبالتالي فإن الغات كانت ولازالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة إلى سياسات حرية التجارة الدولية ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك للنمو.

أما من المنظور القانوني تعتبر الغات معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها والتي كانت 23 دولة عند التوقيع عليها عام 1947 ووصلت إلى 117 دولة في أوائل 1994، عند انتهاء العمل بسكرتارية الغات مع التوقيع على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بدلا منها بمراكش بالمغرب.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة، من الأورغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 20-22.

ومن المنظور المؤسسي، فقد تكونت سكرتارية الغات للإشراف على الجولات التي أقرت من الدول المتعاقدة عليها، حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية.[1]

الفرع الثاني: أهداف الغات.

يمكن تلخيص أهداف الجات على النحو التالي:

يجب على الدول الأعضاء في المعاهدة أن تسعى إلي تحقيق مستوى أفضل للمعيشة وضمان زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي تطوير موارد الثروة العالمية وتنمية توسيع الإنتاج و تبادل السلع والخدمات أي أنها تهدف إلى :

1- تحرير التجارة الدولية و تنظيمها
2- رفع مستوى المعيشة للدول المتعاقدة..
3- السعي وراء أو نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول المتعاقدة.
4- تنشيط الطلب الفعال.
5- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
6- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
7- تشجيع حركة الإنتاج، رؤوس الأموال والاستثمارات.
8- سهولة الوصول إلى الأسواق، ومصادرة الأموال الدولية.
9- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
10- إقرار أسس حل النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية[2].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 22-23.

[2]- شاشوة ياسين، الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية في إطار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص ص 10-11.

الفرع الثالث: جولات الجات.

يمكن التطرق إلى كل جولة من جولات الجات على النحو التالي:

أولا- جولة جنيف(بسويسرا):

وقد عقدت تلك الجولة عام 1947 بحضور 23 دولة، وبلغت قيمة التجارة العالمية التي كانت مجالا للتحرير حوالي 10 مليار دولار، وكان الموضوع الأساسي في تلك الجولة يدور حول إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية ,و قد وصل خفض التعريفات إلى 63% ويلاحظ أن هذه الجولة تعتبر الجولة الأساسية التي انتهت بالتوصل للإطار العام للاتفاقية.

ثانيا- جولة انسي (بفرنسا):

عقدت هذه الدورة خلال شهر أفريل سنة 1949 في مدينة (أنسي) الفرنسية باشتراك 135 دولة. وشهد التوقيت نفسه إحالة الحكومة الأمريكية لميثاق منظمة التجارة الدولية إلى الكونجرس للمناقشة و التصديق عليه. اختصت الدورة على غرار سابقاتها في التفاوض حول المزيد من التخفيضات، إذ أدرجت 10 جداول تعريفية جديدة، ولم تتعرض إلى تخفيضات أخرى خاصة في المجال الزراعي، رغم انضمام أربعة دول جديدة من الدول النامية (الدومينيك، هاييتي، نيكاراجوا، اوروجواي) إلى الدورة.[1]

ثالثا- جولة توركاي (بانجلترا):

وقد عقدت تلك الجولة في انجلترا عام، 1951 وقد ارتفع فيها عدد المشاركين إلى 38 دولة، وقد تمت مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25 %بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام 1984.

[1]- طاشت طاهر، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص ص 40-41.

رابعا :جولة جنيف (بسويسرا):

و قد عقدت في الفترة من 1952 إلى 1956 واشترك فيها 26 دولة و كانت قيمة التجارة التي شملها التحرير تبلغ حوالي 2.5 مليار دولار .وهو رقم متواضع نسبيا بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات فكانت تستغل حقها الكامل في التفويض وتمنح إمتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 900 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.

خامسا - جولة ديلون (جنيف بسويسرا):

اتسمت هذه الجولة بالبحث في إحداث المزيد من تبادل التنازلات والتخفيضات الجمركية بين الدول المشاركة التي بلغت 28 دولة، وعقدت خلال الفترة1960-1961، وسميت على شرف نائب وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون الذي اقترح انعقاد الجولة، وقد نتج عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفة الجمركية، وقد بلغت قيمة التجارة العالمية المحررة فيها حوالي 4.9 مليار دولار.[1]

سادسا - جولة كندي (جنيف بسويسرا):

وقد عقدت هذه الجولة خلال الفترة من 1964 إلى 1967 و اشترك فيها 62 دولة تمثل 75% من التجارة العالمية، محور التحرير حوالي 40 مليار دولار و كان موضوعها الأساسي التعريفات الجمركية المضادة الأطراف ووصل خفض التعريفات إلى 50% ومتوسط خفض التعريفات إلى 35% وقد برزت في هذه الجولة خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية خاصة في مجال المنتجات الزراعية، وهي الخلافات التي لم تحسم خلال جولة كيندي أو طوكيو بل استمرت حتى المراحل الأخيرة من مفاوضات جولة أوروجواي.

[1]- بن عمر الأخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع لزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص 20.

سابعا - جولة طوكيو:

تعد هذه الجولة أضخم الجولات السابقة وأهمها، نظرا لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل، وقد انعقدت هذه الجولة بالعاصمة اليابانية طوكيو في سبتمبر1973 و لقد اتسع نطاق مشاركة الدول فيها ليصل إلى 102 دولة ,فضلا على أن هذه الجولة استمرت لأكثر من ست سنوات وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة العالمية، وقد تم في هذه الجولة خفض ألاف التعريفات على السلع الصناعية والزراعية ,، الأمر الذي أدى إلي خفض متوسط معدل الرسوم الجمركية في الدول الصناعية من7% إلى 4.7%أي بنسبة خفض 34% وقد تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات في هذه الجولة منها: اتفاقية مكافحة الدعم واتفاقية القيود الفنية على التجارة، وإجراءات تراخيص الاستيراد واتفاقية المشتريات

الحكومية، واتفاقية مكافحة الإغراق، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة في الألبان والطائرات المدنية.[1]

ثامنا - جولة اروجواي:

وهي أشهر وأهم جولات الجات على الإطلاق، بل وأطولها من ناحية المفاوضات حيث شملت الفترة من 1986 إلى 1993 وكانت الدول المشاركة فيها اكبر عدد شهدته الجات حيث وصل إلى 125 دولة، والدول الموقعة عليها بالفعل 117 دولة أعضاء في الجات، ولقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة جوالي755 مليار دولار، وهو رقم لم تشهده أي جولة أخرى من جولات الجات، بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40% فجولة اوروجواي أدخلت لأول مرة

[1]- بنع عمر الأخضر، مرجع سابق، ص 20.

في تاريخ المفاوضات التفاوض حول التجارة في المنتجات الزراعية، إضافة إلى قطاع المنسوجات والملابس والتجارة في الخدمات[1].

المطلب الثاني:

مفهوم المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الصورة الأكثر تطورا ونضجا وشمولا لإتفاقية الجات، حيث صارت مرادفا للعولمة تهدف إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة وهو ما ينشط عمل الشركات متعددة الجنسيات.

وعلى هذا للتعرف على المنظمة أكثر لا بدا من تعريفها وتبيان مجموع الخصائص التي تمتاز بها (الفرع الأول) ثم إلى الاتفاقيات المنشأة لها (الفرع الثاني) وأخيرا إلى شروط الانضمام إلى منظمة التجارة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف وخصائص المنظمة العالمية للتجارة.

أولا/ تعريف منظمة التجارة العالمية:

هي منظمة لها شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتقوم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فيها، وتمثل منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف استنادا إلى كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي.[2] تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الوحيدة في العالم المتخصصة بالقوانين الدولية المنظمة للتجارة بين الدول.

---

[1]- عائشة العانز، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة علوم تجارية، التخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر، الواد، 2015/2014، ص ص 11.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات المنضمة العالمية للتجارة - من أوروغواي إلى سياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 176.

تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية.[1]

المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية مستقلة ماليا وإداريا، غير خاضعة لهيئة الأمم المتحدة، تأسست في 01 /01/ 1995 بمدينة مراكش المغربية نتيجة لمفاوضات دورة الأوروغواي الممتدة من 1986 إلى 1994، وتعتبر منظمة حكومية إذ لا يشارك في قراراتها إلا حكومات الدول الأعضاء[2].

من خلال هذه التعاريف يتضح أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين حيث أنه يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسئولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء.

أي أن هذه المنظمة لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، و ليس للمفوضين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد ،كما تعتبر منظمة حكومية ، فلا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء. والقرارات في هذه المنظمة تتم بمشاركة جميع الأعضاء، و بما أن أغلب أعضاء هذه المنظمة هم دول نامية، فيمكن لهذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها[3].

ثانيا/ خصائص المنظمة العالمية للتجارة:

تتميز اتفاقية منظمة التجارة العالمية بما يأتي:

---

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2006 ، ص ص 46.

[2]- بن عيسى شافية، اثأر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص ص 20.

[3]- ناصر دادي عدو ، متناوي محمد ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، أسباب الانضمام - النتائج المرتقبة ومعالجتها ، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص ص 57.

1- **أنها عقدت بين الدول:** ويشترط بالدول أن تكون مستقلة، فإذا كان أحد أطرافها من غير الدول فلا يعد الاتفاق المبرم بينهما اتفاقا دوليا . واتفاقية المنظمة العالمية للتجارة عقدت بين مجموعة من الدول المستقلة وسمحت المنظمة للأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال السياسي لكنها متمتعة باستقلال جمركي أن تنظم لمنظمة التجارة العالمية مثال إقليم كوردستان العراق. وهذا الحكم يعد حالة استثنائية على القواعد العامة للمنظمات الدولية التي أوجبت أن تكون الأطراف في المعاهدات الدولية والعضوية في المنظمات الدولية للدول فقط، غير أن هذا الاستثناء لا يؤثر في الوضع القانوني للمنظمة.

2- **إنها معاهدة مكتوبة:** فلا يعد القانون الدولي بالاتفاقات الشفوية بين الدول، وبغض النظر عما إذا كان الاتفاق الخطي تحدد في وثيقة واحدة أو أكثر من الوثائق المترابطة. والسبب في ذلك أن المنظمة الدولية ترتب حقوقا والتزامات على الدول الأعضاء والدول لا تلتزم إلا بإرادتها الصريحة المعبرة عنها بالمعاهدات المكتوبة.

3- **أنها تلغي وتعدل أية معاهدة تتعارض معها:** ذلك أن معاهدة إنشاء المنظمة الدولية تلغي وتعدل أي مصدر من مصادر القانون الدولي الأخرى كالعرف ومبادئ القانون العامة. بشرط ألا تخالف قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام. وتعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية معاهدة تلزم الدول الأعضاء بتنفيذها. وإن أي معاهدة تعقد بين طرفين تتناقض مع معاهدة منظمة التجارة العالمية تعد لاغية.

4- **تسهم معاهدات المنظمات الدولية في تطوير قواعد القانون الدولي:** لأنها تستجيب لتنظيم الحالات الجديدة التي تنظمها المصادر الأخرى، كونها معاهدات متعددة الأطراف تسهم في وضع قواعد قانونية دولية عامة، تعمل على توحيد قواعد القانون الدولي وجعلها عالمية.[1]

الفرع الثاني: الاتفاقيات المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة.

المنظمة العالمية للتجارة بوصفها من الهيئات والمؤسسات الدولية فإنها تستند إلى معاهدة دولية متعددة الأطراف في تأسيسها ،واتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي وضعت بالأسلوب التقليدي المتعارف عليه من خلال المفاوضات التي تمت في جولة

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص ص 47-48.

الاوروغواي، و بالتحديد خلال مؤتمر مراكش الدولي الذي انتهت أعماله سنة 1994، وطالما أن وثيقة تأسيس منظمة التجارة العالمية تعد معاهدة دولية فإنها تخضع لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.

واللغات التي كتبت بها اتفاقية منظمة التجارة العالمية هي الانجليزية والفرنسية والإسبانية، وتتمتع النسخ المكتوبة بهذه اللغات بحجية قانونية متساوية، وعلى الرغم من مشاركة عدد من الدول العربية خلال المفاوضات التي قادت لإنشاء منظمة التجارة العالمية ، مع ذلك لم تعتمد اللغة العربية كلغة رسمية في صياغة تلك الاتفاقية[1].

تعتبر وثيقة مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية السند القانوني لوجود هذه المنظمة بل إنها شهادة ميلادها في المجتمع الدولي و من دونها ما كان ليعترف بها كمنظمة عالمية على مسائل التجارة الدولية.

الفرع الثالث: شروط الانضمام المنظمة العالمية للتجارة.

تشترط المنظمة الدولية عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها، ومن بينها الموافقة على جميع نتائج جولة الأروغواي دون استثناء، كما توجد بعض الإجراءات الواجب إتباعها للانضمام للمنظمة مثل:

1- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:

تشترط المنظمة العالمية للتجارة على الدولة الراغبة في الانضمام إليه تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية لا يمكن التنازل عنها إلا في حالات خاصة.

[1]- مصلح الطراون وآخرون، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 148-149.

2- تقديم التزامات في الخدمات:

تقدم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة جدول بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات ووضع جدول زمني لإزالتها.

3- الإلتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تتعهد الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة[1].

ولقبول عضوية دول ما في المنظمة يعتمد على إحدى الطريقتين:

الطريقة الأولي:

تتلقي الدولة المعنية رسائل من لجنة مختصة في النظر في طلبات العضوية، وهي غالبا مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقة التجارية مع الدول الراغبة في اكتساب العضوية.

الطريقة الثانية:

تتقدم الدول الراغبة في الانضمام بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون أساس للتفاوض.

وفي بعض الأحيان تتم الطريقتين معا، فتقدم الدول المعنية قائمة لتخفيض التعريفات الجمركية، وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المختصة بالنظر في العضوية.

[1]- حاج يوسف سارة أم الخير، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة من متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 15.

يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة، ويسري هذا الانسحاب على جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة، ويبدأ مفعول هذا الانسحاب بعد 06 أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بذلك[1].

المطلب الثالث:

أهداف المنظمة العالمية للتجارة، مهامها، آلياتها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة ثم إلى الآليات التي عمل عبها المنظمة دون أن ننسى ذكر المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة.

أولا/ أهداف منظمة التجارة العالمية[2]:

تهدف المنظمة العالمية للتجارة بشكل أساسي إلى تحرير التجارة الدولية وإيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء لحل النزاعات التي قد تحدث، وفيما يلي أبرز هذه الأهداف.

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:

من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو ناد من اجل البحث في شتى الأمور التجارية، وبذلك تمنحهم فرصة للقاءات دائمة، وتتيح لهم المجال لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة العالمية.

---

[1]- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية،الطبعة الثانية، مطبعة ومكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001 ، ص 73-75.

[2]- محمد خالد المهايني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، بحوث وأوراق عمل، مارس 2008، ص 8-10.

2- تحقيق التنمية:

تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وخاصة الدول النامية التي تزيد نسبة عدد أعضائها في المنظمة من مجموع الدول الأعضاء، تمنح المنظمة لهذه الدول معاملة تفضيلية خاصة، فتُعفي الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات المنظمة وتقديم مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها.

3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء:

إن آلية الغات غير كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف في تفسير أحكام وإتفاقيات جولة الأروغواي نظرا لكثرتها، وبسبب المشاكل كان من الضروري إنشاء آلية فعالة تتمثل في المنظمة العالمية للتجارة.

4- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء:

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات المنظمة على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة العالمية.

5- تنفيذ اتفاقية الأروغواي:

تحتاج المنظمة العالمية للتجارة لتحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية من خلال تنفيذ اتفاقية الأروغواي.

6- تقوية الاقتصاد العالمي:

إن تحرير التجارة من جميع القيود يُسهل الوصول إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، هذا ما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء.

ثانيا/ مهام المنظمة العالمية للتجارة [1]:

تضمنت نتائج جولة الأوروغواي الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى المهام التالية:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المعلقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة الأوروغواي، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أوروغواي.
- متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن أتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الإقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

[1]- ابراهيم العيساوي، الغات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص 29.

الفرع الثاني: آليات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

أولا/ آليات منظمة التجارة العالمية:

تعتمد المنظمة العالمية للتجارة في تطبيقها لنتائج جولة أوروغواي واتفاقاتها على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة على مر الزمن من تثبيت دعائم النظام التجاري العالمي وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتنفيذ المهام والوظائف التي أوكلت إليها.

1- آلية صنع القرارات داخل المنظمة العالمية للتجارة:

يتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء، أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد، وتمثل كل دولة بصوت واحد، كما يمكن لأي دولة عضو بتقديم اقتراح بتعديل أي فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري، ثم يتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على موافقتهم جميعا إذا كان موضوع التعديل خاص بالقواعد العامة، وموافقة نحو ثلثي الأعضاء في الموضوعات الأخرى، وهذا ما يجعل المنظمة العالمية للتجارة تتميز عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية صنع القرار والتصويت عليه، حيث المنظمتين الأخيرتين تحدد القوة الصوتية لكل دولة وفقا للمساهمة المالية في المنظمة، وهناك أربعة أساليب تصويتية لإتخاذ القرارات في أجهزة منظمة التجارة العالمية والمتمثلة (في توافق الآراء، أسلوب الأغلبية، أغلبية الثلاثة أرباع، وأخيرا أسلوب أغلبية الثلثين).[1]

2- آلية فض المنازعات التجارية:

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة، حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية الغات تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ الأحكام، فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء، ومعنى ذلك أن الوضع الذي ساد قبل

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 217-218.

إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كان يتيح للدول الكبرى ممارسة ما يحلو لها من ضغوط على الدول الأخرى.

وفي ظل المنظمة العالمية للتجارة تهدف آلية فض المنازعات التجارية إلى ضمان التوصل إلى حل إيجابي للنزاع التجاري (حل مقبول لطرفي النزاع). وتنص مذكرة التفاهم الخاصة بآلية فض المنازعات على إنشاء جهاز لفض المنازعات، ويكون مهمته الأساسية إدارة القواعد والإجراءات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة، ويتمتع هذا الجهاز بسلطة إنشاء الهيئات الخاصة بالتحكيم واعتماد التقارير والتوصيات والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التي تبرم بموجب الاتفاقات الشاملة، حيث الدول النامية لعبت دورا رئيسيا في التوصل لصياغة مجموعة متكاملة من المبادئ التي تحكم عمل آلية تسوية المنازعات التجارية.[1]

3- آلية مراجعة السياسات التجارية:

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة جهازا دائما لمراجعة السياسة التجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة في عام 1995، ويتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية، ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية، يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ومعلومات إحصائية حديثة استنادا إلى نموذج متفق عليه ويقره الجهاز ويراعى في هذا الخصوص ظروف الدول النامية والأقل نموا بحيث توفر لها أمانة المنظمة المساعدات الفنية التي تطلبها، كذلك يرسل الجهاز تقارير الأعضاء محل المراجعة مصحوبة بتقارير الأمانة إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم.

وتهدف آلية مراجعة السياسات التجارية إلى الإسهام في زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.[2]

[1]- بن عيسى شافية، مرجع سابق، ص 29.

[2]- نفس المرجع، ص 29.

ثانيا/ مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

لكل منظمة دولية مبادئها الخاصة بها والتي تعمل من خلالها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من اجلها. ولما كان الهدف الأول لمنظمة التجارة العالمية حرية التجارة العالمية فان المبدأ الرئيسي للمنظمة هو السيطرة على الاقتصاد الدولي بشكل كامل وتوجيهه بالاتجاه الذي يخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى. وتقوم المبادئ الأخرى على أساس هذا المبدأ. تتمثل المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة في:

1- مبدأ السيطرة على الاقتصاد العالمي:

من أهداف المنظمة العالمية للتجارة الأساسية السيطرة على الاقتصاد العالمي ،حيث حددت ديباجة اتفاقية المنظمة والمادة الثالثة هذه الأهداف.

وتقوم فكرة السيطرة على التجارة العالمية كبديل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. إذ يضم هذا المجلس العديد من الدول التي لا ترغب بسيطرة دول معينة على التجارة العالمية[1].

والسيطرة على التجارة الدولية تعني السيطرة على الاقتصاد الدولي وهذا ما يتطلب رصد حركة تجارة السلع والخدمات بين الدول وتحديد عوامل الإنتاج والاستهلاك واستغلال الموارد الأولية ومراقبة القوانين المطبقة في كل دولة بما يتفق مع أهداف المنظمة.

والسيطرة على التجارة العالمية يوجب أن تكون غالبية دول العالم أعضاء في المنظمة. وما يعكسه ذلك من الانسجام التام بين السياسات الداخلية والخارجية لهذه الدول أما الدول التي لا تنتهج سياسة المنظمة فإنها تكون المحور الذي تدور عليه سياسة المنظمة ويفرض عليها حصار تجاري واقتصادي يهدد كيانها واستقرارها بشكل تام[2].

[1]- سهي حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007 ، ص 184 .

[2]- سهي حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 185.

2- مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

معنى هذا الشرط هو" أن جميع المزايا الممنوحة أو التي يمكن أن تمنح في المستقبل سواء بمقتضى إجراءات ذاتية أو اتفاقات تجارية لمصلحة دولة ثالثة، تطبق بالمثل على منتجات الطرف الآخر المماثلة أو المشابهة، وغالبا ما يتم صياغته على النحو السابق.

هذا وقد تم النص على هذا المبدأ في كل اتفاقات التجارة في السلع واتفاقية التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.[1]

3- مبدأ الخفض العام والمتوالي للرسوم الجمركية:

تعد الرسوم الجمركية من أهم العقبات التي تقف أمام انسياب التجارة عبر الدول. لذا فإن من أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة العمل على تخفيضها المتوالي عبر جولات التجارة الدولية، وتثبيت هذه التخفيضات وصولا إلى إلغائها. فعلى الدول كما ورد في ديباجة اتفاقية مراكش "الدخول في اتفاقات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات، لقد تحقق ذلك من خلال جولات المفاوضات متعددة الأطراف المتتالية وآخرها بدورة الأورغواي، وحيث تم إدراج قوائم التخفيض في ملاحق اتفاقية الغات، فعل سبيل المثال ، فإنه في نطاق اتفاق الزراعة احد الاتفاقات الفرعية لاتفاق الجات تم تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 36 بالمائة على مدى ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة 24% على مدى عشر سنوات بخصوص الدول المتخلفة.[2]

4- مبدأ الشفافية:

ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية)، إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم

[1]- عياش قويدر وابراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفائل والتشائم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة زياني عاشور الاغواط، ص 52.

[2]- مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية – النظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 11.

عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

5- مبدأ المعاملة الوطنية:

ومعنى هذا المبدأ أن على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تطبق نفس المعاملة التي تمنحها لمنتجاتها الوطنية، على المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء المماثلة للمنتج الوطني سواء في الرسوم أو التنظيمات. وهذا المبدأ يعتبر امتدادا للمبدأ السابق، وذلك بغرض تحقيق المنافسة الكاملة والمساواة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة المماثلة لها.[1]

6- مبدأ المفاوضات التجارية:

أي التشاور على أساس المساواة وفقا للمفاوضات بحيث يمكن للأطراف المتعاقدة اللجوء إلى المنظمة لإجراء تسوية عادلة سواء كانت دول كبيرة أم دول صغيرة إذا شعرت بأي إعتداء على حقوقها طبقا للاتفاقية العامة. وتعود أهمية الأخذ بهذا النص إذا ما تأملنا في الطبيعة غير الإلزامية لتنفيذ أحكام المنظمة. صحيح أن هذه الاتفاقية ملزمة لكافة الأطراف المتعاقدة. ولكن المنظمة نفسها لا تملك الصلاحيات التي تمكنها من إجبار الأطراف المتعاقدة على عدم الإخلال بأحكام هذه الاتفاقية أو عقابها في حالة عدم التنفيذ. ففي حالة نشوء نزاع تجاري بين دولتين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة، فإنه يمكن النظر إلى منظمة التجارة العالمية على أنها الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ أحكام الاتفاقية و تسوية النزاع.[2]

[1]- عبد الملك عبد الرحمان مطهر، الاتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار شتات للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 44.

[2]- رعد حسن الصرع، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص 48.

7- مبدأ مكافحة سياسة الإغراق:

لا يقصد بسياسة الإغراق أنها حالة إغراق أسواق دولة بكمية كبيرة من السلع والخدمات بل يقصد بها حالة تصدير البضائع الرخيصة التكلفة إلى أسواق ترتفع فيها تكاليف السلع والخدمات بشكل كبير ويكون رواج تلك السلع أكثر من رواج السلع المصنعة محليا، مما يلحق ضررا كبيرا في الصناعة الوطنية في الخدمات والسلع المماثلة.

8- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

وفقا لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار والتزام الدولة المتقدمة بضرورة أن تقدم للدولة النامية معاملة تفضيلية بهدف مساعدتها للقيام ببرامج التنمية من خلال فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الأخرى في النمو.[1]

9- مبدأ تسوية المنازعات التجارية:

بالنظر لتعدد الاتفاقيات الدولية التي تنظم التجارة بين الدول، وإن تطبيق القواعد المتعلقة بالتجارة العالمية قد تؤدي إلى حدوث مشاكل بين الدول بسبب تضارب مصالحها ويؤدي ذلك إلى اختلاف في تفسير الاتفاقيات الدولية مما يسبب حدوث منازعات بين الدول، ولهذا فإن تسوية المنازعات الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تعد من أهداف المنظمة ونصت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على إنشاء جهاز خاص لتسوية المنازعات بين الدول ووضعت القواعد الخاصة بهذه التسوية.[2]

---

[1]- حجيلة زكية ورابحي لطيفة، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (آفاق الانضمام)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الليسانس، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008/2007، ص 4.

[2]- نصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية على ما يأتي : تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات المشار إليها فيما بعد باسم "تفاهم تسوية المنازعات" الوارد في الملحق 2 من هذه الاتفاقية.

ووضعت مذكرة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء أسلوبا لتسوية المنازعات يقوم على أساس أخلاقي. فلا يجوز اللجوء إلى التقاضي أمام جهاز تسوية المنازعات إلا بعد التأكد من عدم وجود سبيل آخر لتسوية النزاع ودفع الضرر. وفي هذه الحالة يلتزم العضو المدعى عليه بسحب التدابير التي ينجم عنها إضرار بمصالح طرف أو أطراف أخرى بالمخالفة لأحكام الاتفاقيات ولا يجوز مطالبة المدعي بالتعويض إلا إذا تعذر قيام المدعى عليه بسحب هذه التدابير أو العدول عنها، وذلك من منطلق أن استخدام إجراءات تسوية المنازعات لا يقصد منه وجود خصومة بين الطرفين، ولا يجب اعتباره كذلك، إنما يهدف في الدرجة الأولى إلى تفادي وقوع مثل هذه الخصومة. وهو أمر يتطلب من الدول الأعضاء ممارسة حقوقها بحسن نية وبهدف حسم المنازعات بشكل سليم.[1]

المبحث الثاني:

التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة ومستقبلها.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تساندها الدول الأوربية الصناعية الكبرى والدول الأخرى تعمل على إنجاح منظمة التجارة العالمية بالوسائل جميعا، إلا أن هذه المنظمة تعاني من تحديات عديدة، منها ما هو داخل المنظمة وما هو خارج المنظمة لذلك سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم التحديات الداخلية والخارجية للمنظمة (المطلب الأول) وكذلك مستقبل المنظمة ا(لمطلب الثاني).

المطلب الأول:

التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة.

تعاني منظمة التجارة العالمية من تحديات داخلية وهي صراعات بين أعضاء المنظمة حيث تتنافس الدول الصناعية الكبرى فيما بينها للسيطرة على الأسواق العالمية لترويج بضاعتها

[1]- سهي حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 186.

وخدماتها، وتحديات خارجية كتحدي الديني والإرهاب الدولي وأنصار البيئة وتباين الثقافات بين الشعوب التي ترفض هيمنة المنظمة وأسلوب عملها وهذا ما سنتطرق إليه في هذين الفرعين.

الفرع الأول: التحديات الداخلية التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة.

1- تحدي أعضاء المنظمة العالمية للتجارة:

إذا كانت الدول المتقدمة في العالم تتفهم موقعها وحماية مصالحها وعدم التضارب فيما بينها، وتحاول حل مشاكلها بشكل يحقق حماية مصالحها وإيجاد قاسم مشترك تعمل على تطويره، فإن ذلك لا يعني أنها لا تعاني من خلاف، ويمكن القول أن الصراع بين الدول المتقدمة هو صراع بين عقلاء يفهمون كيف يحمون مصالحهم، وأن التصادم فيما بين الدول يعني القضاء عليهم جميعا، وإذا كان الصراع بين الكتل الدولية داخل منظمة التجارة العالمية يخرج برأي واحد لكل كتلة ، فإن الكتلة الواحدة تعاني من صراعات داخلية متعددة، فالكتلة الأمريكية تعاني من صراعات بين الدول المنضوية تحتها، والكتلة الأوربية تعاني من صراع بين الدول الأوربية نفسها وكذلك كتلة دول أسيان العشرة والدول النامية.

2- **تحدي الدول الصناعية الكبرى** :

كان توجه الولايات المتحدة الأمريكية بانطلاق نحو العالم قد أثار هواجس الدول الأوربية، ودفعها للبحث عن مؤسسة دولية تنطوي تحتها وتعمل على توحيد سياستها الاقتصادية وثم حمايتها من الاحتمالات غير المتوقعة.[1]

ففي عام 1948 أنشئت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي بموجب اتفاقية باريس التي ضمت 18 دولة أوربية، وقد رفض الاتحاد السوفياتي الانضمام لهذه المنظمة بذلك ظهرت ثلاث تكتلات اقتصادية دولية كبيرة في المنظمة العالمية للتجارة الأولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتتبعها دول اللاتينية، والثانية بقيادة الدول الأوربية وتتبعها الدول الاشتراكية والعديد

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر،2005 ، ص ص 240-243.

من الدول النامية، وكان من نتائج انقسام العالم إلى ثلاث تكتلات كبيرة أن رافق إنشاء هذه التكتلات الشعور بأن الصراعات الاقتصادية لابد أن يتمخض عنها صراعات عسكرية مسلحة بين تلك المجموعات.

إن الصراع الحقيقي داخل المنظمة العالمية للتجارة ينحصر بصورة أساسية بين الدول الصناعية الكبرى نفسها، والتنافس بين هذه التجمعات الكبيرة قد يؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي الدولي، أو سيطرة مجموعة واحدة على الاقتصاد وفي الحالتين فإن مجموعة الدول النامية التي تنتمي إليها الدول العربية هي المجموعة الأضعف والتي ستتضرر من جراء ذلك، وتحاول كل من المجموعات الثلاث استمالة المجموعة الرابعة التي تنتمي إليها الدول العربية، من أجل كسب أصواتها عن طريق المساعدات والتسهيلات والإعفاءات التي تمن لها من المجموعات الثلاث، وتسعى المجموعة الرابعة استمالة الولايات المتحدة الأمريكية بفعل موقعها الاقتصادي والسياسي.

وقبيل عقد دورة من دورات المفاوضات في ظل المنظمة العالمية للتجارة يجتمع رؤساء الدول الصناعية الكبرى ويقررون ما يجب اتخاذه من قرارات في المنظمة بينما لا تجتمع الدول النامية لتنسيق العمل فيما بينها ولو على مستوى الممثلين في مواجهة دول العالم الثالث وخاصة الدول المتمثلة بمجموعة أسيان.

وعلى الرغم من أن الصراع بين الدول الصناعية الكبرى يحل بطريقة التفاوض بينها ولا يظهر بصورة علنية إلا أن هذا الصراع أخذ أبعادا حادة وبشكل علني وذلك عندما قامت الولايات المتحدة بفرض ضرائب على الحديد والصلب الأوربي والياباني، تقدمت الدول الأوربية بشكوى ضد الولايات المتحدة لمخالفتها الاتفاقات المعقودة في ضل منظمة التجارة العالمية سنة 2003، وأصدرت منظمة التجارة العالمية قرارا يقضي بإدانة الولايات المتحدة لقرارها بفرض الضرائب على الحديد والصلب.[1]

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص ص 245-248.

3- تحدي الدول النامية:

إن التجارة العالمية ترتبط في أذهان الكثير من الناس بالتقدم والرقي والانفتاح الاقتصادي، لهذا الغرض فإن بعض الدول النامية سارعت فتح أسواقها أمام الاقتصاد الدولي، مع أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تشتمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية إلا أن الجانب الاقتصادي هو أبرز مظاهرها.

إن المدافعين بحسن نية عن حرية التجارة العالمية كانوا يراهنون على أنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد على المستوى العالمي، وبالتالي تخفف ظاهرة الفقر الذي تعاني منها العديد من الدول، لكن الحقائق والأرقام تضعنا في مواجهة واقع مختلف، ففي الوقت الذي ازداد معدل دخل الفرد فقد صاحبت هذه الزيادة اتساع الهوة الشاسعة بين مستوى دخل الدول الغنية والدول الفقيرة، وعلى الرغم من كل ما بشر به أنصار العولمة من فوائد إلا أن الأرقام تكشف عن واقع مؤلم، فمازال دخل أكثر من ملياري إنسان لا يزيد عن 60 دولارا في الشهر.

فحرية التجارة العالمية كانت تراهن على انتقال رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بحثا عن عمالة رخيصة، وفي المقابل فإن العمالة في الدول الفقيرة ستهاجر إلى الدول الغنية، لكن الحقائق التي تكشف عنها الأرقام تدل على أن هذه النظرية لم يكتب لها النجاح العملي لسبب أو لآخر، ويدل على ذلك التقارير التي تناولها الاقتصاد العالمي والتي تظهر أن معدل النمو في الدول الغنية وهي تمثل الثلث الأعلى من الدول بلغ 0.1% سنويا، في حين لم يتجاوز معدل النمو الثلث الثاني من الدول 0.7% سنويا، والثلث الباقي لم يشهد أي نمو اقتصادي على الإطلاق وفقا للبنك الدولي فإن الدول الفقيرة حصلت على الأقل من 1% الاستثمارات المباشرة في المدة 1998 - 1992 وليس قبيل المصادقة أن تصدر الدول الغنية على فتح الأسواق العالمية لسلعها، في حين أنها تضع العراقيل أمام بقية إجراءات حرية التجارة وهنا يتضح أن الدول النامية هي المتضرر الكبير في منظمة التجارة العالمية وهي ضحية هذا النظام الدولي الجديد، فعلى الرغم من تمتعها بالأغلبية الكبيرة داخل المنظمة إلا أنها لا تستطيع أن تصدر القرارات لصالحها، بل العكس من ذلك فإن قرارات المنظمة تضعها الدول الصناعية

الكبرى وإذا كانت الدول الفقيرة تستفيد من بعض الجوانب المؤقتة من حرية التجارة العالمية في الوقت الحاضر.[1]

4- تحدي رابطة دول أسيان:

تقع رابطة دول أسيان في الجنوب الشرقي من قارة أسيا وعلى الرغم من أن هذه الدول تختلف في تكوين مجتمعاتها واقتصادياتها وأديانها ولغاتها إلا أنها تواجه مشاكل اقتصادية محددة، وبعد استقلال هذه الدول حاولت التقارب فيما بينها لتنسيق جهودها أمام المخاطر الاقتصادية والسياسية، فعقدت مجموعة من اللقاءات والاجتماعات بينها، وتم الإعلان عن رابطة مجموعة أسيان بموجب إعلان أسيان (بانكوك 1976) وهو الإعلان التأسيسي للمنظمة، وتضم رابطة دول جنوب آسيا عشرة دول زائد إكس وهي كل من الفلبين، ولاوس وأندونيسيا، وماليزيا وسنغافورة، وتايلندا، وفيتنام، وكمبوديا، وسلطنة بروناي، ويقصد بالزائد إكس كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية.

وإذا كان الاندماج الاقتصادي للدول المتطورة والغنية يسير بوتيرة سريعة فإن ذلك لا ينطبق على اقتصاديات الدول الفقيرة والهشة التي يتزايد تهميشها باستمرار كونها تفتقر للهياكل الإنتاجية والمالية، وفي هذا الصدد يمكن أن يستثني دول جنوب شرق آسيا، التي تعد المنطقة الوحيدة القادرة على الاندماج، وذلك منذ بداية التسعينيات في ضل معطيات جديدة.

وانتقلت حصة الدول الأسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، هونكونغ، تايوان، سنغافورة) في مجال الصادرات الإجمالية من المواد الصناعية من 13.5 % في عام 1965 إلى 60% سنة 1990، ومن مجمل صادرات الدول السائرة في طريق النمو، لكن الأزمة المالية التي زعزعت المنطقة في نهاية التسعينات تجعلنا نعيد النظر في القدرة الاقتصادية لهذه الدول على الاستيعاب الفعلي للتدفق المالي الضخم والهائل.

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص ص 254-255.

واستطاعت الدول الصناعية الكبرى كبح جماح اقتصاد مجموعة أسيان عن طريق منظمة التجارة العالمية بوسائل ثلاث:

- منع دول أسيان من دعم مؤسساتها الإنتاجية سواء كان هذا الدعم مباشر كتقديم القروض والمساعدات المالية والإعفاءات الضريبية وتزويدها بالمواد الأولية، بشكل مجاني أو سعر رمزي،[1] أم غير مباشر كتحمل الدولة الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاعات الخاصة وتقديم الخدمات المجانية كالسكن والماء والكهرباء.
- تطبيق سياسة الامتناع في الإغراق وذلك بالتزام مجموعة دول أسيان بتطبيق قواعد العمل الدولية والامتناع عن تشغيل الأطفال والنساء وإلزامها بتطبيق الضمان الاجتماعي للعمال وجعل منتجاتها لا تقل عن أسعار منتجات الدول المصدرة إليها.
- منع دول أسيان من تصنيع أية مادة ما لم تحصل على موافقة الشركة المصنعة طبقا لحقوق الملكية الفكرية.

وقررت أسيان آلية لمنع تكرار الأزمة المالية 30 نوفمبر 1999 ، وكلفت وزراء خارجية الدول الأعضاء في الرابطة بوضع آلية لمراقبة المؤشرات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء بهدف منع تكرار الأزمة التي هزت أسيان وصادق الوزراء في البيان الختامي على اتفاق غير رسمي يعطي الرابطة حق مناقشة الأحداث التي تواجهها الدول الأعضاء وتؤثر في المنطقة ووافق الوزراء على تشكيل تجمع يطلق عليه اسم أسيان زائد ثلاثة يضم الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية.

إن ظهور دول رابطة أسيان يعد من التحديات الكبيرة التي تواجه حرية التجارة العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من فرض العديد من القيود على هذه الدول وما أصابها في أزمة مالية حادة 1997 إلا أنها المرشحة الكبيرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها الاقتصادية على العالم.

[1]- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 167-169.

وعلى الرغم من التباين الاقتصادي والاجتماعي والديني واللغوي بين مجموعة أسيان إلا أنها تمكنت من تخطي هذه العقبات وتتفق فيما بينها على أن تبقى على قيد الحياة في عالم تقوده الولايات المتحدة وتتحكم به، وتمكنت الرابطة من أن تفرض نفسها على الواقع وأن تغزو منتجاتها وخدماتها على العالم كله.[1]

الفرع الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة.

التحديات التي تواجه المنظمة لا تقتصر على التحديات الداخلية بل هناك تحديات كبيرة خارجية تهددها ولا تقل أهمية عن الداخلية.

فحرية التجارة العالمية تقوم على أساس إزالة الحواجز التي تعيق انتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول وتدعوا إلى توحيد الثقافات والاتجاهات الدينية والثقافية والاجتماعية تطبيق آلية السوق. ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي:

1- التحدي الاسلامي

لا يزال الجدل قائما بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول حرية التجارة العالمية وأثرها على الدول الإسلامية، التيار الأول يرى أن حرية التجارة العالمية أمر جيد ومفيد على وجه العموم، ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن التكامل الاقتصادي العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها المثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايير البشر حياة أفضل.

أما التيار الثاني فيرى أن حرية التجارة أمر واقعي ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني وتقدم ومزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصاديات المختلفة إلا أن حرية التجارة العالمية بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة، أهمها أن مكاسبها تطال عدد قليل من الدول عدد سكانها لا يتجاوز 20% من إجمالي سكان العالم.

[1]- محمد المجدوب، المرجع السابق، ص ص 179-180.

أما التيار الثالث فيرى أن حرية التجارة العالمية هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي، لأنها تسعى إلى تعويض اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة على انكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها، ويتبنى هذا الرأي معظم القوى السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية التي تعاني من الفقر وسوء التغذية والبطالة والأمراض المنتشرة والنهب المستمر لخبراتها عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والتبادل التجاري غير المتكافئ، وبناء على ذلك فإن هناك من يرى أن حرية التجارة العالمية تحديا للإسلام وتتناقض مع أحكامه بينما يرى الرأي الآخر إن الإسلام يعد تحديا لحرية التجارة العالمية ويحد منها، وأن كلا من الحالتين متناقضتان وليس على خط واحد.[1]

ويحدد الرأي الثالث موقف الإسلام من حرية التجارة العالمية بما يأتي:

- إن حرية التجارة العالمية كما هو معروف نظام عالمي جديد بإدارة الولايات المتحدة، فإذا كان كذلك فموقف الإسلام أنه يعارضه لأن الإسلام ينشد العدالة لكل الشعوب، وحرية التجارة العالمية تقوم على التسلط والهيمنة وعلى افتقار الشعوب وتحويل أموالها إلى الولايات المتحدة.
- تعني حرية التجارة العالمية العولمة بذاتها، والعولمة مصطلح غير مشهور بين الفقهاء ولا يعرف ما هو المقصود به.
- إن هذا الباب باب عظيم زلت فيه الأقدام وانحرفت فيه أقلام وروج أعداء الإسلام من خلال الدعايات ضد الإسلام وتشريعه الحكيم.
- هناك فرق بين عالمية الإسلام وحرية التجارة العالمية، فالغرب يسعى إلى الهيمنة على العالم برفع القيود عن الأسواق والبضائع ورؤوس الأموال عن طريق حرية التجارة العالمية وهذا يفضي إلى تعميق النزاعات والصراعات، أما عالمية الإسلام فتقوم على أساس التعارف والانفتاح على الثقافات الأخرى بلا نفي أو إقصاء أو إكراه.

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص ص 266-267.

2- **التحدي القومي :**

من التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة، التحدي القومي حيث واجهت المنظمة مشاكل عديدة في هذا المجال بسبب الخلاف الحاد بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي تولي اهتمام كبير لتراثها وهويتها الثقافية، ويتحدد هذا الخلاف حول نطاق أسلوب تحرير هذا القطاع الذي يدخل ضمن خدمات الترفيه، ويقوم الخوف الفرنسي على ما يعينه على تحرير هذا القطاع كلية من فتح المجال أمام غزو ثقافي أمريكي عن طريق الأفلام والتسجيلات للسوق الفرنسي نظرا لضخامة الإنتاج الأمريكي في هذين المجالين والقبول الذي يلقاه لدى المواطن الفرنسي وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على تشكيل مجموعة تفاوض استمرت أعمالها حتى 1996.

وعملت حرية التجارة العالمية بوصفها تمثل نظاما اقتصاديا معينا على إشاعة نمط معين من الثقافة التي تتناقض والأسس القومية، فكل نظام ديني أو اقتصادي أو اجتماعي ثقافته التي تنسجم معه، ويؤثر النظام الاقتصادي والتجارة الدولية على سلوكيات المجتمعات البشرية بصورة مباشرة.

وتعد القومية العربية من أهم التحديات التي تواجه حرية التجارة العالمية ذلك أن الشعب العربي متمسك بتراثه الإسلامي العربي وتراثه القومي يعد بمثابة جزء لا يتجزأ من شخصيته.[1]

3- **التحدي الشعبي :**

إذا كانت الشعوب تخضع لنظام عالمي يسيرها من خلال السيطرة على لقمة عيشها متجها بها نحو تهميش الإنسان الذي يبيع نفسه لهذه الآلة، مما يكرس استمرارها وإذا كانت الامبريالية العالمية بحاجة إلى المزيد من الدماء لتوقف الزمن وتبعد عنها شبح النهاية المحكمة، بتهديد العالم بحرب كونية شاملة قد لا تقتصر على مناطق معينة، فإن هذه الشعوب التي غيبت إرادتها خلال مراحل صعود الامبريالية نحو ذروتها، وصلت بدورها إلى ذروة

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص ص 283-284.

تحملها، لتجد نفسها أمام خيار وحيد هو العمل لمواجهة القوة المسيطرة على العالم لصالح شركات معينة.

وانطلاقا من أن هذا النظام أفرز حرية التجارة كمنظومة فكرية طرحت على أنها الحل الوحيد مع كل ما تحمله في طياته من إفقار الشعوب ونشر الإرهاب والعنف والبطالة بكل أشكالها والتعدي على الطبيعة، ابتداء من الهواء وانتهاء بالإنسان يأتي هدف مجموعة مناهضة العولمة متمثلا بفضح ومجابهة حرية التجارة العالمية، وآلياتها وأساليب تمريرها من أجل عالم متحرر عادل وإنساني.

4- تحدي أنصار البيئة :

من الملاحظ خلال العقد الماضي أن قضايا البيئة فرضت نفسها على المستويات الوطنية والدولية والإقليمية وفي جميع مختلف الأنشطة، خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أوشكت على الاختلال، ولم تعد تلك القضايا تشكل هاجسا يهدد المستقبل وحسب، بل أصبحت واقعا جسيما يهدد حياة الأجيال الحاضرة، فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنقصان، وضوابط التغيرات المناخية تتزايد في صورة موجات حادة من الجفاف أو الفيضانات المهلكة نتيجة لما أسفرت عنه الأنشطة البشرية من انحسار للغابات واتساع رقعة التصحر وارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون، وتآكل طبقة الأوزون وظاهرة الدفء العالمي وغيرها من الاختلالات العالمية، وبالتالي كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية إلى مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي، وأن تعمل جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء من أجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها.

وفي هذا الإطار أيضا كان من الضروري أن تكون القضايا والاعتبارات البيئية من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على السياسات ونظم التجارة الدولية.

وفي هذا الصدد يسعى المجتمع الدولي إلى بلوغ صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق المقيدة لها، وبين الأهداف البيئية التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية وتشكل نوعا جديدا من التدابير الحمائية أمامها[1].

المطلب الثاني:

تقييم أداء ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.

على الرغم من قصر المدة التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود إلا أنها واكبت تطورات وانجازات مست جميع الاتفاقات المبرمة والمتفق على انجازها بين أعضاء المنظمة، كما أنها استطاعت أن تحرز على التقدم في جميع المجالات التي تضمنتها اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة علاوة على ذلك فإن الشيء الذي لا يمكن إغفاله حول مصير ومستقبل المنظمة هو ارتباطها الوثيق بنوعين من التحديات، أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والآخر ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي ذاتها.

لذلك سنتناول في هذا المطلب دراسة إنجازات المنظمة (الفرع الأول)، ثم نتطرق لمستقبلها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: انجازات المنظمة العالمية للتجارة.

يمكن تحديد انجازات منظمة التجارة العالمية في أربعة أمور هي: تكنولوجيا المعلومات واتفاقية الخدمات المالية وتسوية المنازعات وإعطاء المزيد من المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل.

[1]- عبد الرحمان لخضر، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية، جامعة تلمسان، 2007/2006، ص ص 23-24.

1- **اتفاقية تكنولوجيا المعلومات :**

تعد هذه الاتفاقية من أبرز الانجازات التي حققتها المنظمة، وقد تمخضت هذه الاتفاقية من المؤتمر الوزاري الأول الذي انعقد في سنغافورة سنة 1996، ووقع عليه ممثلي 43 دولة اغلبهم ينتمون إلى الدول المتقدمة والتي تنتج ما يقارب 93% من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات وتنص هذه العملية على التزام الدول الموقعة إزالة التعريفات الجمركية تدريجيا على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25% سنويا إلى غاية 2000، بالإضافة إلى ذلك أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتوجات.

وما يمكن قوله أن هذا القطاع يعد واحدا من القطاعات النادرة التي تتوافق فيها مصالح الدول المتقدمة والنامية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول المنتجة لهذا النوع من التكنولوجيا لتحرير التجارة من أجل غزو الأسواق.[1]

2- **الخدمات المالية :**

خلال اجتماع مراكش في أفريل 1994 وافق وزراء الدول الأعضاء في المنظمة على استمرار متابعة المفاوضات حول التزام الخدمات المالية بعد إبرام اتفاقية تنظيم التجارة الدولية، وقد سمح هذا القرار بتعديل وإلغاء بعض الالتزامات المالية، وقد استأنفت المفاوضات حول هذا القطاع في أفريل 1997 وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس السنة تتيح للدول الأعضاء الدخول والاشتراك في السوق الدولية، وهذا يعتبر من أهم الإنجازات التي حققتها المنظمة في قطاع الخدمات ويشمل هذا القطاع كما حددته جولة الاورجواي على قطاع التأمين، والبنوك والخدمات المالية الأخرى.

ولقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها:

[1]- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 238-240.

- تزاوج الشركات الوطنية والأجنبية من خلال فتح الأسواق الوطنية للبنوك والشركات الأجنبية التي تتعامل بالأوراق المالية، لتعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية.
- فتح المجال للشركات المالية وشركات التأمين في دول معينة لتصدير خدماتها إلى عملائها في الدول الأخرى.
- إفساح الطريق للشركات والمؤسسات المشتركة بمزاولة نشاطها في الدول المضيفة.

إن هذه الاتفاقية قد فتحت المجال أمام العالم الخارجي للدخول في الأسواق الدولية، والاستفادة من التدفقات الرأسمالية التي تتجه إليها، بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتطورة من خلال تحرير التجارة.[1]

3- تسوية المنازعات :

لقد أدى جهاز حل المنازعات عمله بكفاءة منذ إنشاء المنظمة من خلال حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة مع الإشارة إلى الدور الذي أسهمت به الأجهزة الأخرى لتفادي نشوب النزاعات بين الأعضاء، ومما لاشك فيه أن الخبرة التي اكتسبها الجهاز طيلة المدة، ستعزز دون شك من فعاليته ومصداقيته[2].

4- إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية:

لقد أقرت المنظمة العالمية للتجارة من خلال جدول أعمالها الالتزام بتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نمو، والعمل على تحقيق المزيد من التوسع في تجارتها الدولية، وذلك من خلال تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية ذات الدخل المحدود، هكذا وقد

[1]- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، تنظيم كلية الحقوق لجامعة باجي مختار – عنابة، سنة 2002، ص ص 340-341.

[2]- مولحاسن آيات الله، منظمة التجارة العالمية وانعكساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر – مصر)، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص 85.

تعهدت المنظمة برفع مستوى المعيشة وإحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية حيث قررت دول الاتحاد الأوربي إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي للدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.

إلا أنه ما يمكن قوله في هذا الصدد وبعد مرور زمن على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة أنها لم تنفذ قراراتها التي تعهدت بها المنظمة والبلدان المتقدمة بالشكل الذي كان ينتظر منها لأن تنفيذ هذه القرارات لا يخدم مصالح الدول المتقدمة التي تسعى دوما لإبقاء الدول النامية تحت رحمتها، إلا أن هذا لا ينفي أن المنظمة العالمية للتجارة قد منحت الدول النامية جملة من المزايا أهمها:

* حصولها على فترات سماح أطول من تلك الممنوحة للدول المتقدمة.

* حصولها على موارد مالية من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لأجل إعادة هيكلة اقتصادها وتحرير تجارتها الخارجية.

* استفادتها من مزايا المعاملة الاستثنائية، وكذلك تخفيض معدلات التعريفة الجمركية في وجه التجارة الخارجية للدول النامية.

بالإضافة إلى كل ما تم عرضه فإن المنظمة وافقت على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية، كما أنها عملت على التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق.[1]

[1]- محمد قويدري، المرجع السابق، ص 341.

الفرع الثاني: مستقبل المنظمة العالمية للتجارة.

لقد ارتبط مفهوم مستقبل منظمة التجارة العالمية ارتباط وثيقا بنوعين من التحديات أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والآخر ذات طبيعة واقعية، وعليه قسم هذا الفرع إلى عنصرين عالجنا في القسم الأول التحديات التنظيمية والقسم الثاني التحديات الواقعية.

1- التحديات التنظيمية :

إن الهدف من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو العمل على تحقيق إطار تنظيمي لإدارة العلاقات الدولية التجارية، مع أن واضعي اتفاقية مراكش قد توصلوا إلى مجموعة من الأسس التي تحقق هذا الهدف إلا أن المنظمة تبقى عرضة لمجموعة من التحديات التي تعرقل عملها، وتتمثل في كل من أساس وإطار عملها.

أ- أساس العمل :

أن منظمة التجارة العالمية هي امتداد لإطار تنظيمي الذي كان قائما قبل الجات 1947 فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة من اتفاقية مراكش قد نصت على أن تسترشد المنظمة بالقرارات والممارسات التي كانت تنتهجها الأطراف المتعاقد في اتفاقية الجات، وكذلك الأجهزة التي أنشئت في إطار الجات، وقد تعددت النصوص التي تؤكد على هذا الامتداد فأمانة الجات تصبح في الحدود الممكنة أمانة للمنظمة، ويصبح المدير العام للجات 1947 هو المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، إلى أن يعين المؤتمر الوزاري مديرا عاما.

إن هذا الامتداد الذي يعد ارتباط تنظيمي سابق لا يمكن تجاهله فإنه يمثل في ذات الوقت تحديا لا يمكن إغفاله كما وأن الجات كانت تقتصر على تجارة السلع فقط، إلا أن هذا النشاط اتسع مع المنظمة ليشمل قطاع الخدمات والملكية الفكرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد

اتسع نطاق عضوية المنظمة الشيء الذي سيكون مصدر المشاكل لم تكن من قبل وهذا ما يتطلب عملا مكثفا من قبل المنظمة لمواجهة هذه التحديات.[1]

ب- إطار العمل :

مما لاشك فيه أن المنظمة وضعت أسس التنظيم الدولي التجاري خلال اتفاقية مراكش 1994، وخير دليل على ذلك مجموعة الأجهزة التي تم النص عليها في الاتفاقية (الأجهزة العامة المتخصصة والفرعية) دون استباق لما سيتم في هذه المنظمة فإنه لابد من إبداء الملاحظات التالية المتعلقة لمجموعة من المسائل أهمها:

- ظهور صعوبة في الربط وإحداث التناغم بين أجهزة المنظمة، إذ من المتوقع حدوث تضارب في أداء عمل الأجهزة نتيجة عدم التنسيق.
- لقد كان من المتوقع الاتجاه نحو تبسيط وتسهيل حل النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية، لكن هذا الاتجاه لم يتم اعتماده مما أدى إلى تعاقب وتداخل الوسائل والذي أدى إلى حدوث تعقيد في إجراءات حل المنازعات بما لا يتوافق وطبيعة المسائل التجارية.

2- التحديات الواقعية :

تتصل هذه التحديات بواقع كل المسائل محل التنظيم والدول ذاتها، حيث تنبع من حقيقة واحدة لا يمكن تجاهلها، وهي كون أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية لا تزيد عن كونها مجرد تجمع جاء نتيجة مفاوضات طويلة حاولت فيها كل دولة أن تبسط نفوذها بكل ما تملك من قوة لتدعيم قدرتها التنافسية في العلاقة التجارية، إن التحدي الرئيسي الجديد الذي تواجهه المنظمة هو أن تضيف لمسة إنسانية على أعمالها وقد تعبر عليها بطريقة أفضل وأن تصبح أكثر انفتاحا ومسؤولية، وهذه الأمور مألوفة لإدارة الأعمال الناجحة غير أن الجات لم تكن محسوسة فإن المنظمة العالمية للتجارة مثلها مثل المشروعات الكبرى أصبحت تعرف بشيطان يسمى العولمة.[2]

[1]- مولحسان آيات الله، المرجع السابق، ص 86.

[2]- مولحسان آيت الله، المرج السابق، ص ص 87-88.

خلاصة الفصل:

إنّ الجزائر وباعتبارها دولة نامية تسعى إلى التنمية في جميع المجالات خاصة منها المجال الاقتصادي، عمدت بعد الأزمة البترولية سنة 1986 إلى إعادة إصلاح أنظمتها الاقتصادية على جميع الأصعدة من أجل تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة وأنّ عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح حتمية اقتصادية كما سبق ذكره، ذلك من أجل الاستفادة من ايجابيات الانضمام بالرغم من وجود بعض السلبيات التي سيتم التطرق إليها في الفصل الثاني، حيث يمكن تفادي هذه السلبيات بإتباع إستراتيجية معينة لذلك قامت الجزائر بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة إلا أنّها إلى يومنا هذا لم تنظم بعد للمنظمة.

الفصل الثاني:

معالم انضمام الجزائر

الى المنظمة العالمية

للتجارة.

تمهيد:

تميز القرن العشرين بانتشار المنظمات الدولية التي بفضلها أصبح العالم عبارة عن شبكة معقدة ومتداخلة من العلاقات الاقتصادية والسّياسية والاجتماعية، بسبب تداخل وظائف هذه المنظمات مع بعضها البعض. ويقوم النظام الاقتصادي الدّولي على المبادئ الواردة في مواثيق هذه المنظمات، وألزمت الدّول الأعضاء باحترام مبادئها كما ساهمت في تطوير الاقتصاد العالمي إلى تحول الاقتصاديات الاشتراكية باتجاه الاندماج في النّظام الاقتصادي العالمي أو نظام اقتصاد السوق المتميز بالمنافسة شبه الحرة وعدم الاحتكار.

عاشت الجزائر كغيرها من الدّول التي انتهجت النّهج الاشتراكي سابقا، عدّة مشاكل اقتصادية واجتماعية خاصة مع التّحول الذي شهدته هذه الدّول بداية من منتصف الثمانينات النّاتجة في جزء كبير منها عن المديونية التي انفجرت كمشكل معقد في نفس الفترة.

وخلال الصعوبات التي عاشتها البلاد في عشرية التّسعينات، ظهر اقتناع السلطات الجزائرية بالاندماج في النّظام الاقتصادي العالمي الجديد، بالقيام بعدّة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها هذا النّظام بعد أن كانت محاولات الإصلاح مع بداية الثّمانينات غير مرتبطة بشكل واضح بهذا النظام وجعلها تفقد وقتا وفرصا ثمينة للنّجاح في تلك المحاولات.

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيّتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية[1]، حيث قدّمت طلبها للانضمام إلى الاتفاقية العامة في جوان 1987 وبعد مضي 27 سنة لم تتحصل على العضوية في المنظمة العالمية ويفسّر طول هذه الفترة بالقيود والعراقيل الداخلية، فعملية الانضمام تتطلب تماشي عددا من قوانين

[1]- http://www.mincommerce.gov.dz

وأنظمة البلد المرّشح مع تلك المطبقة في البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وبالتّالي كلما كان الفارق في الأنظمة والقوانين كبيرا كلما كانت هذه المفاوضات أطول.[1]

وعلى هذا سنتطرق فذا الفصل إلى سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (المبحث الأول) ثم إلى الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة (المبحث الثاني).

[1]- خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، ص 26.

المبحث الأول:

سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية، فطلب الجزائر العضوية في هذه المنظمة كان قناعة منها بأن عملية الانضمام إليها يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، مما لو بقيت خارجها، خاصة وأن الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي، بهدف عصرنه الجهاز الإنتاجي وتطويره مع التحولات العالمية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطلب الذي تقدم به الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (المطلب الأول) ثم إلى شروط انضمام الجزائر لهاته الأخيرة (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

تقديم الجزائر لطلب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أول خطوة قامت بها الجزائر تمهيدا لتقديم طلبها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة[1] منذ سنة 1987 وهذا يدل على رغبة سابقة لأوانها في القطيعة مع النظام الاقتصادي السائد في تلك الفترة، ويسجل هذا الطلب في إطار عملية مازالت في طور المشروع، حيث أنّ التدابير الأولى لعملية التحرير لم تتخذ إلا في سنة 1988 ومن هنا يمكن الافتراض أنّ الهدف الأول من طلب الانضمام هو الحصول على دعم وثقة المؤسسات الدولية فيما يخص الإصلاحات التي كانت تحضر، أما

[1]- هي اتفاقية جماعية تم التوصل إليها في 31 أكتوبر 1947 بواسطة 23 دولة وأصبح عددها فيما بعد 118 دولة، تسيطر على حوالي 90 % من التجارة الدولية، ذلك أنّ مؤتمر جنيف في 1947 قد بحث مشكلتين في وقت واحد.

- الأولى هي ميثاق التجارة الدولية التي استؤنفت المفاوضات في نوفمبر 1947.
- الثانية هي مشكلة التعريفة الجمركية وكيفية ابرام اتفاق يتعلق بتخفيضها، أنظر : علي علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية جولة الأوروغواي وتقنين نهب العالم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 ، ص 19.

الهدف الثاني يتمثل في تسريع عملية الإصلاح[1] ، ويجب التّذكير أنّ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لم تكن تشمل سوى تجارة السلع كما أنّ الضغط الذي يشكله الانضمام إلى تلك الاتفاقية لا يشترك في شيء مع الضغط الناتج عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة اليوم، فلم يكن هناك ضغط كبير على المؤسسات والقوانين الداخلية للبلدان وهو ما ترك استقلالية كبيرة في القيام بالإصلاحات.

وفي أفريل 1994 وأثناء انعقاد مؤتمر مراكش بالمغرب والذي عرف إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث تعتبر أهم وأشمل الاتفاقيات الدولية التي وقعت في القرن العشرين[2]، تحصلت الجزائر على صفة مراقب عام وطلبت هذه الأخيرة من منظمة التجارة العالمية أن يؤخذ طلب انضمامها بعين الاعتبار.

الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري عند تقديم الطلب.

عرف الاقتصاد الجزائري عدة تغيرات خلال طول هذه الفترة نلخصها فما يلي:

1- الاتجاه نحو التحرير والانفتاح من 1989 - 1991:

في سنة 1989 كانت الظروف مهيأة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن المفاوضات لم تبدأ رسميا، إلا أن تغييرات حاسمة على مستوى التشريع والنظام الاقتصادي عملت على تقريب الجزائر من النموذج الخاص "بالغات" ففي تلك الفترة لم يعد المخطط المنظم الأساسي للاقتصاد، وهدف قانون النقد والقرض الصادر في 1990، جعل الوساطة المالية وسيلة لتنشيط وتحديث الاقتصاد، ومن أهم الإجراءات المتخذة هي:

[1]- قامت الدولة بتحرير أكثر من 75 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية 1992 وخاصة المواد الغذائية، أنظر: بن شهرة مدني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 112.

[2]- صلاح زيد الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 128.

أ- تحرير الأسعار:

فيما يخص الأسعار فقد ساد نظامان منفصلان: الأول يخص الأسعار التي لا تزال مدارة، والثاني يخص الأسعار الحرة. هذا الأخير يشمل أغلبية المنتجات الصناعية. أما فيما يخص فئات الأسعار المدارة فهي ليست متجانسة، فبعضها مضمونة، وأخرى ذات سقف محدد، وأسعار تم تحريرها ولكن بهوامش محددة. من هنا يظهر أن تحرير الأسعار ليس شاملا، حيث أن سلسلة من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع لا تزال خاضعة للتحديد الإداري.

أما أسعار السلع المستوردة، فتم الإبقاء على الإعانات التي كانت تمول من خلال "صندوق التعويضات"، الذي يغذى بدوره بواسطة "الضريبة التعويضية" لكن، رغم ما سبق ذكره فإن تطبيق نظام الأسعار المحررة أدى إلى زيادات متتالية وعنيفة. ففي سنة 1991 ، ارتفعت أسعار المنتجات الصناعية بأكثر من 76% بين جوان 1991 وجانفي 1992، بلغ النمو الإجمالي للأسعار 39,4%. ويمكن تفسير نمو مستوى الأسعار بالسعي إلى تدارك تكاليف الإنتاج من طرف المؤسسات الحكومية.

ب- تحرير التجارة الخارجية:

كان احتكار الدولة للتجارة الخارجية المؤسس في سنوات السبعينات هدفا للعديد من الإجراءات الحقيقية لكن من دون نجاح كبير. حيث كان يجب انتظار قانون النقد والقرض وقانون المالية التكميلي سنة 1990 ، لاستفاء المظاهر الأولي للرغبة الحقيقية لإلغاء الاحتكار على التجارة الخارجية.

إن بداية الانفتاح الحقيقي على التجارة الخارجية أقرته المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990 ، وكذا منشور وزير الاقتصاد رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 والذي حدد طرق منح الاعتماد لتجار الجملة وكذا الحقوق والواجبات المتعلقة بهم، ولقد منح هذا المنشور للمستثمرين وتجار الجملة الحاصلين على امتياز والمعتمدين من قبل قانون النقد والقرض، امتيازا لحركة الاستيراد في مجال نشاطهم التجاري شريطة أن يكونوا اثنين أو أكثر،

وتم إصدار مرسوم يسمح لأي متعامل حكومي أو خاص بالدخول لسوق الواردات شريطة استيفاء شرط واحد حدده بنك الجزائر وهو التوطين البنكي.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر:

أتى قانون النقد والقرض بمجموعة من العناصر المهمة ومن بينها :الانفتاح الواسع علي رأس المال الأجنبي وخاصة الاستثمار المباشر، وينص مضمون هذا القانون بالسماح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر في الجزائر، وقد كرس مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين، أي أن ذلك يتم بعد 60 يوم من تقديم الطلب إلي بنك الجزائر.

في هذه المرحلة تقرر التخلي عن التدرج في الإصلاحات نظرا للنتيجة السيئة للسداسي الأول سنة 1990 فقد أرادت الحكومة استغلال الأوضاع الدولية السائدة في تلك الفترة، وقد تم تأخير الإصلاحات المبرمجة وإلغاؤها.

2- العودة إلي قوانين أكثر صرامة من 1992 إلى 1993 :

بدأت السياسة المنتهجة في هذه الفترة بإعادة النظر في الإصلاحات السابقة، حيث تمت مراجعتها بل وتم تجميد معظمها، ولهذا الغرض أعدت هيئة مكونة من عدة وزارات، كلفت بمتابعة التجارة الخارجية. حيث قامت حكومة بلعيد عبد السلام بإلغاء محاولات تحرير التجارة الخارجية الموضوعة سابقا، وفيما يخص البنك المركزي فقد منحت بعض الصلاحيات الممنوحة له بموجب قانون النقد والقرض والمتمثلة في منح الاعتماد للمستثمرين الأجانب وللوكلاء وتجار الجملة إضافة إلي الإشراف على عمليات التجارة الخارجية.

إضافة إلي ما سبق، تعمل الهيئة السابقة الذكر بالتنسيق هع النظام البنكي على تحديد معايير للحصول على العملات والقروض للاستيراد. كما تقوم هذه الهيئة بدراسة كل عملية وتقوم بإبداء رأيها فيما يخص طبيعة تمويلها.

ومن جهة أخرى تمت مراجعة النصوص المتعلقة باستقلالية المؤسسة بغرض إلغاء صناديق المساهمة وإعادة بناء المؤسسات حسب فروع متجانسة، وتجدر الإشارة إلي أن القانون يمنع خصخصة المؤسسات العمومية في حين أن الشركات الأخرى لا يمكن أن يتجاوز رأس المال الخاص فيها الوطني أو الأجنبي 49 %.

أ- الرجوع بقوة إلى التحرير والانفتاح ابتداء من 1994:

مرت الجزائر بعدة تغيرات في هذه المرحلة:

- **عودة الجزائر إلى برنامج التعديل الهيكلي:**

وصل اقتصاد الجزائر إلي مرحلة متدهورة للغاية، تميز باختلال التوازنات الداخلية والخارجية.

فالانخفاض الجديد لأسعار النفط من 24,3 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 17.8 دولار للبرميل سنة 1993 ثم 16,3 دولار للبرميل سنة 1994، أثر بشدة على التوازنات الاقتصادية الكلية المحققة سابقا من خلال سياسات تقشفية، وكشف مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات الأسعار الدولية للنفط.

هذه الظروف والمتمثلة في العجز أدت إلى اللجوء إلي المؤسسات الدولية من اجل إعادة جدولة الديون.

2- وضعية الاقتصاد الجزائري عند تقديم النسخة الثانية من مذكرة الانضمام 2002:

عند تقديم الجزائر النسخة الثانية لمذكرة الانضمام 2002، كانت قد مرت 6 سنوات من أول مذكرة سنة 1996، وفيما يخص الوضعية المالية للجزائر فقد شهدت تحسنا ملحوظا. كما

تزايد تراكم الاحتياطات من العملة الصعبة وبدأت الجزائر في السداد المسبق لديونها الخارجية، حيث قامت الجزائر بتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 ، والذي نص على إنشاء منطقة حرة ابتداء من 2015 بين الطرفين المتعاقدين.[1]

الفرع الثاني: أسباب ودوافع طلب الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لم تبدي الجزائر نيتها في الانضمام إلي المنظمة، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلي اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية وهو شرط أساسي من شروط الانضمام. ومن أهم ما جعلها تفكر في الانضمام ما يلي:

1- إنعاش الاقتصاد الوطني:

مع الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند ادني وأقصى حد، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحلية مع المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش اقتصادها الوطني، عن طريق الجودة في المنتجات والتحسين المستمر للبقاء في السوق لبعث الاقتصاد الوطني.

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات:

إن تحفيز الاستثمارات وتشجيعها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات وهذا الانضمام سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.

[1]- خزندرا وردة، المرجع السابق، ص ص 36-43.

3- مسايرة التجارة الدولية:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، لذا فان لجوء الجزائر إلي الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية. ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستورد صافي للغذاء، والتجارة الخارجية تلعب دور فعال في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

4- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:

إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها. والجزائر كغيرها من الدول تسعي للاستفادة من هذه المزايا بصفتها عضو من جهة وكدولة نامية من جهة أخرى.

وحسب وزير التجارة إن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يمنحها عدة مزايا نذكر منها:

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والتي تمس عدة قطاعات، كقطاع الفلاحة والذي تصل فيه مدة الإعفاء إلي10 سنوات.
- يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلي 8 سنوات.
- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 8 سنوات.

5- البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة:

إن أثار النظام الجديد للتجارة العالمية، ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجابا وسلبا بدرجات مختلفة. ومنذ ظهور المنظمة إلى حيز

الوجود وحتى نهاية 2002 انضمت 15 دولة جديدة إليها، وتوجد 28 دولة جديدة تريد الانضمام إليها من بينها الجزائر، بالإضافة إلي أن هناك 40 دولة افريقية عضو في المنظمة. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية الدول النامية هي أعضاء في المنظمة.[1]

الفرع الثالث: المراحل المتبعة من أجل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة.

مرت الجزائر منذ تقديمها لأول طلب انضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سابقا قبل أن تتحول لاحقا إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدة مراحل، كما تلقت طيلة مسار المفاوضات التي تحركت فعليا في سنة 2001 ما يقرب 1200 تساؤل بعدما توقفت خلال العشرية السوداء، ويمكن تلخيص المراحل المتبعة من طرف الجزائر بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما يلي:

المرحلة الأولي: تقديم طلب الانضمام 1987-1996.

بدأت هذه المرحلة عندما قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة قبل تحويلها إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن الجزائر لم ترفقه بتقديم طلب الانضمام، حيث أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية لم يعد يشكل الأولوية بالنسبة للحكومات المتعاقدة آنذاك. وهذا على الرغم من أن إصلاح التجارة الخارجية (الاندماج الدولي) احتل جانب كبير من الإصلاحات المعتمدة في تلك الفترة. فإصلاحات فيفري 1986 وجويلية 1987كانت تبحث عن اندماج نشيط في الاقتصاد الدولي من خلال تعزيز وتنويع الصادرات.

إن الهدف الذي كانت تسعى إليه الجزائر من خلال إيداع ملف طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة هو تسريع عملية الإصلاح بفتح المنافسة في السوق الجزائرية والحد من إمكانيات التدخل مباشرة في الاقتصاد لصالح التدخل على أساس القواعد.

[1]- ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية – الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 03، سنة 2004، ص ص 70-72.

المرحلة الثانية: تقديم مذكرة الانضمام.

بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود تم تحويل ملف انضمام الجزائر من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، وقامت السلطات المعنية بتقديم مذكرة الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 ، وقد تم توزيع هذه المذكرة من طرف سكريتارية المنظمة على جميع الدول الأعضاء، وقد احتوت هذه المذكرة معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، والسياسة التجارية للبلاد.[1]

المرحلة الثالثة: مرحلة المفاوضات 1996 إلى يومنا هذا...

بعد قبول طلب الانضمام وتقديم المذكرة حول التجارة الخارجية، تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف الدول الأعضاء على أثرها تمت صياغة مشاريع الأجوبة وقدمت لمجلس الحكومة والذي صادق عليه في 1997. وعلى أساس الأجوبة المقدمة تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يومي 22 و23 أفريل 1998.

اعتبر فوج العمل أن هذه المرحلة ناضجة، وطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات. ويعود آخر تنقيح للمذكرة التجارية إلى جوان 2006، كما أن آخر استعراض من طرف فريق العمل لهذه المذكرة المنقحة يعود إلى جانفي 2008.[2]

المطلب الثاني:

شروط انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة

يلتزم البلد الذي يسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدة شروط تفرضها وتمليها عليه الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، فعلى الجزائر القيام بتشريع

[1]- حاج يوسف سارة أم الخير، انعكاسات انضمام الجزائر على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع تسويق وتجارة دولية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص ص 29-30.

[2]- نفس المرجع، ص 31.

اقتصادي يتطابق ويتماشى مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة والعمل على توفير مجموعة من الشروط، ففي هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة الشروط الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية (الفرع الأول)، ثم الشروط المتعلقة بالاستثمارات في مجال بالتجارة (الفرع الثاني)، وفي الأخير الشروط الخاصة بتجارة المواد الغذائية وتجارة السلع (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الشروط الخاصة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

أولا/ الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة الخدمات:

يمثل الاتفاق العام لتجارة الخدمات المرحلة الأولى لتحرير التجارة الدولية للخدمات[1] فهذا الاتفاق يحدد المبادئ وكيفيات تجارة الخدمات على المستوى الدولي، والالتزامات العامة للدول العضو ويوصف الإجراءات موضوع التزامات الدولة في مجال الدخول إلى سوق الخدمات كتحديد عدد المتعاملين الذين يمكنهم الدخول إلى الأسواق ونوعية الهيئات القانونية التي يمكنها دخول الأسواق[2] وكذا استثناءات الاتفاق[3] على أساس هذا الاتفاق تلتزم الدول بقبول الالتزامات الخاصة في قطاع الخدمات أولا يجب أن تلتزم بتشجيع حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بخصوص التخليصات أو الدفع في الخارج، تحديد التزاماتهم حول تحرير قطاع تجارة الخدمات وتحديد الاستثناءات الناتجة عن تطبيق مبدأ الدول الأكثر تمييزا.

حيث تقوم الجزائر خلال المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باقتراح موضوع الدخول إلى سوق الخدمات فإنّ البلدان العضوة تحاول الحصول على تحرير أكبر في مجال البنوك، التّأمينات والاتصالات فعلى الجزائر تحديد مجالات قطاعات الخدمات

[1]- خلال جولة الأوروغواي تمّ تحديد 11 قطاع خدماتي على المفاوضات بين أعضاء الغات :النّقل، السياحة، التربية، البيئة، الصحة، التسلية، لأعمال، الاتصالات، المالية، التوزيع، البناء.

[2]- وجود البلد أكثر تفضيلا، عدم التمييز، تطبيق القانون بصفة منصفة والشفافية، احترام القانون في البلدان.

[3]- من بين الاستثناءات نذكر الاستثناءات المرتبطة بالاتفاقات التجارية التي أدرجت بند الدولة الأكثر تفضيلا، الدفاع الوطني، التعويضات وتدعيمات قواعد الصفقات العمومية، التحديدات الناتجة عن ميزان المدفوعات أين تكون المسائل مرتبطة بالأمن، أنظر : واضحي عثمان، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، 2009/2008، ص ص 150-151.

التي تكون موضوع تحرير وكذا المجالات التي تبقى موضوع حماية بدّقة، فقامت الجزائر باتخاذ قرارات مهمة تمس محاور عديدة لتجارة الخدمات.

ثانيا/ الشروط التفاوضية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية:

تركزت مناقشات حماية حقوق الملكية الفكرية[1] المتعلقة بالتجارة حول تحقيق توازن بين حماية أصحاب هذه الحقوق والأهداف الوطنية للدول النّامية والمتمثلة في نقل التكنولوجيا، وتجنّب دفع رسوم عالية مقابل براءات الاختراع.

فاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول مظاهر حقوق الملكية الفكرية المؤسسة على مبدأ قيمة السلع والخدمات مرتبطة بالمعرفة والابتكار[2]، حيث أنّ اتفاق حقوق الملكية الفكرية يضع قواعد أساسية لحماية هذه المعارف والابتكارات في مجالات كحقوق المؤلف، العلامات الصناعية، المؤشرات الجغرافية[3] وبراءة الاختراع[4]، وعلى أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وضع عدد من الإجراءات للإعداد الفعلي قصد حماية حقوق الملكية.

---

[1]- الملكية الفكرية هي أحد الجوانب التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة التي تتمثل في حماية حقوق المؤلف المبتكر والصانع وذلك من خلال منع تصنيع مثل هذه المنتوجات أو القيام بنسخ منها أو صناعة بعض المنتوجات مع التغيير في اسم المنتج مثل الأدوية أو نسخ برنامج الكمبيوتر أو غيره من المنتوجات، أنظر : اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، لبنان، 2003، ص 21.

[2]- يعرف على أنّه توظيف واستخدام مبكر لفكرة ما بواسطة بنك وتجسيدها في شكل خدمة، فعملية الابتكار تأخذ شكلين الأول هو ابتكار منتجات جديدة والثاني ابتكار أساليب جديدة، أنظر : زايري بلقاسم، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، مقال على الموقع: manifest.univ-ouargla.dz

[3]- هي التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضي بلد عضو أو في منطقة أو موقع في تلك الأراضي، حيث تكون النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي.

[4]- عرف الدكتور عبد اللطيف هداية اللّه براءة الاختراع أنها الرخصة أو الإجازة التي يمنحها القانون لصاحب ابتكار لإنتاج صناعي جديد أو اكتشاف لوسائل جديدة على إنتاج صناعي قائم أو نتيجة صناعية موجودة أو تطبيق جديد لوسائل معروفة للحصول على نتيجة أو إنتاج صناعي، أنظر : طباع نجاة، حماية براءة الاختراع عن طريق التدابير الحدودية الخاصة بالمديرية العامة للجمارك، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 387.

فمن جانب أخر فإنّ تطبيق هذه الاتفاقية حول مظاهر حقوق الملكية الفكرية يلاقي على أرض الواقع عددا من المشاكل خاصة بالنسبة للدول التابعة سابقا للكتلة الاشتراكية لأوروبا الشرقية وبعض البلدان النامية لعدة أسباب، لكن السبب الأهم في ذلك يكمن في كون أنّ الملكية الفكرية لا ينظر إليها بأنّها تنصب في مجال القانون الخاص وبالتالي تخضع لقواعد القانون التجاري في إطار الحماية القانونية الملائمة وعليه منحت مهلة انتقالية للبلدان النّامية العضوة بالمنظمة العالمية للتجارة لتطبيق إجراءات حماية الملكية الفكرية فالجزائر على غرار عدد من البلدان التي هي في مرحلة انتقالية، تواجه عددا من المشاكل التي تشمل كافة جوانب الملكية الفكرية كما وردت في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعدّ الجزائر طرفا بمعاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية[1]، وكذا معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية، تعتبر الدعامة الرئيسية التي يرتكز عليها نظام الحماية الدولية لحقوق الملكية الصناعية والتجارية، ورغم ذلك وجهت لها انتقادات، إذ يأخذ على الاتفاقية على أنّها كرست المساواة القانونية بتقريرها لمبدأ المعاملة بالمثل دون المساواة الفعلية، كما يأخذ عليها أنّها تقوم على نظام هش لتسوية المنازعات والتي تتمثل في محكمة العدل الدولية.[2]

الفرع الثاني: الشروط الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.

يشمل هذا الاتفاق الإجراءات التجارية المتخذة في سياسات الاستثمار والتي بإمكانها أن تكون ذات عامل مانع على تجارة السلع، لذا فإنّ الاستثمار المباشر في تطوير كبير وقد أصبح وسيلة جدّ مهمة للنمو التجاري المتعلق بالسلع، فقد استعمل كوسيلة احتيال على الحواجز التعريفية الخاصة بالسلع والخدمات فمن المعروف مثلا أنّ المؤسسات الصناعية الكبرى تستثمر في المصانع لتعليب منتوجاتها وسلعها خاصة بالبلدان التي تضع حواجز لدخول السلع إلى أسواقها.

[1]- من بين أهدافها حماية حقوق النشر والتأليف على الساحة الدولية حيث تمّ إبرامها سنة 1986، فقد تمّ بمقتضاها إنشاء مكتب دولي ليضطلع بتنفيذ المهام الإدارية، أنظر : بوخلو مسعود، نجاعة دور المنظمة العالمية "الويبو" في حماية الملكية الفكرية"، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 247.

[2]- فتحي نسيمة، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 15.

ولكن البلدان التي تتمتع بهذه الاستثمارات تفرض غالبا شروط بخصوص استعمال موادها الأولى ومعدات صناعية موجودة وكذا تصدير جزء من المنتجات من طرف المستثمر وهذا للتحديد من العامل السلبي المحتمل للاستثمار الأجنبي على منتجاتها الوطنية الخالصة.[1]

باعتبار هذه المسألة في الحاضر يمكن أن تعدّ نظرية في الجزائر لأنّه يجب الإشارة باستثناء قطاع المحروقات الذي يخضع إلى نظام خاص، فإنّ الجزائر لا تعدّ بلد جذّاب للمستثمرين المباشرين الأجانب.

أما بالنسبة للإطار القانوني الجزائري المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، فإنّ الاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة لا يطرح مشاكل كبيرة، من بين المبادئ الأساسية للاتفاق الخاص بالإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة مبدأ المعاملة الوطنية[2] لصالح الاستثمارات الأجنبية الذي يعتبر مبدأ أساسي وكذا مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، فعلى كل القوانين والتنظيمات التي تمّ إعدادها لجلب وإبقاء وتطوير الاستثمارات الأجنبية احترام هذا المبدأ الأساسي.

الفرع الثالث: الشروط الخاصة بتجارة السلع والمواد الغذائية.

أولا/ الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة السلع:

تطبق هذه القواعد والمبادئ على كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والجزائر كمرشحة للانضمام فهي موجبة بقبولها، حيث تلتزم البلدان المرشحة للانضمام أن لا تضع التعاريف

[1]- واضحي عثمان، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص 163.

[2]- بصفة عامة هي أن تلتزم كل دولة بمنح مواطني الدول الأعضاء معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لمواطنيها، أنظر: حمادي نوال، حماية الملكية الفكرية في الاتفاقات الدولية، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 285.

الجمركية فوق بعض الحدود القصوى وبصفعة عامة تلتزم بتخفيض مستويات حقوق الجمركة في مدة لا تتجاوز 7 سنوات من تاريخ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

تتطرق المفاوضات إلى معدلات الحقوق الخاضعة للضريبة بالنسبة للمواد المستوردة وتقسيم هذه الحقوق الجمركية على مختلف أصناف المواد المستوردة، وكذا عدد التعاريف الجمركية التي لا تكون بها الحقوق محترمة إجباريا.

فمن الضروري التركيز خلال المفاوضات الخاصة بالانضمام على عدد من النقاط التي يجب على الجزائر الالتزام بها المتمثلة في:

- الالتزام بتخفيض عدد التوازنات الناتجة عن السياسة التجارية خاصة الفرق الكبير المسجل في التعريفة الجمركية وعدم وجود شفافية في تطبيق التعريفات والإعفاءات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين.
- التحصيل الجيد للحقوق الجمركية التي يجب العمل على تخفيض نسبها العليا بهدف التحصيل لانسجام التعريفات والوصول إلى تبسيطها.
- تسوية وملائمة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالإجراءات التي تعدّ كعواقب غير تعريفية.

ثانيا/ الشروط التفاوضية الخاصة بتجارة المواد الغذائية:

إنّ هذا الشق يعدّ من المستجدات التي أتت بها "الجات" لأنّ الفلاحة تمّ إدماجها في المنظومة التجارية المتعددة الأطراف، حيث أنّ التزامات البلدان العضوة في المنظمة العالمية للتجارة في الميدان الفلاحي هي ذات أسس[2]، ففيما يخص التحديدات الكمية فإنّ البلدان

[1]- واضحي عثمان، مرجع سابق، ص ص 138-139.

[2]- التي تتمثل في:

- القيود الكمية يجب أن تستبدل بحقوق جمركية التي ستعرف تخفيضات لاحقا.
- التدعيمات الوطنية للفلاحة التي لها أثر على التجارة الدولية للمواد الفلاحية، التي تستوجب تخفيضها قبل زوالها نهائيا.
- التدعيمات الموجهة للتصديرات يستوجب تخفيضها قبل زوالها نهائيا.

المرشحة للانضمام هم أحرار لاقتراح التعريفات مع تحديد هدف زمني بهدف تخفيضهم، أمّا التدعيمات المتعلقة بالإنتاج يجب أن تكون موضوع حساب دقيق لكل منتوج فلاحي متحصل على هذه التدعيمات وهذا ما يترتب من صعوبات تقنية لتجميع المعطيات واختيار المراحل التي تحسب خلالها هذه التدعيمات.

المبحث الثاني:

انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إنّ الجزائر في سعيها إلى اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة، تعمل على محاولة

التّأقلم مع معطيات النّظام التّجاري العالمي الجديد، وعدم التّأخر عن مواكبة الرّكب الاقتصادي العالمي للاستفادة من المزايا التي يمنحها هذا النظام وبالمقابل تجنب الآثار السلبية الناجمة عن البقاء في معزل عنه، لكنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة يفرض التزامات مختلفة على الدول، هذه الالتزامات ستؤدي حتما إلى إفراز آثار متعددة تختلف باختلاف الوضعية الاقتصادية لكل دولة، لذا ارتأينا ضرورة معالجة التداعيات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على اقتصادها (المطلب الأول)، ثم إلى التداعيات على الجانب المالي والمصرفي (المطلب الثاني) وفي الأخير إلى الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول:

الانعكاسات على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

إذا كان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود بالنفع الكبير على الدول المتقدمة باعتبارها تملك مقومات النجاح بسبب تحرير تجارتها وجودة منتجاتها وقدرتها على المنافسة، إلاّ أنه قد تكون له نتائج سلبية على الدول النامية وخاصة الجزائر بسبب ضعف بنيتها الاقتصادية.

سنحاول في هذا المطلب تبيان الآثار المتوقعة على الجانب الاقتصادي (الفرع الأول) وكذا الآثار المتوقعة على الجانب الاجتماعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الانعكاسات على الجانب الاقتصادي.

أولا/ الانعكاسات المتوقعة على القطاع الصناعي :

إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عليه آثار منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي على الصناعة الجزائرية.

1- الآثار الايجابية:

تترتب في حالة انضمام الجزائر عدّة آثار على القطاع الصناعي وهي:[1]

- زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدّى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير والحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.
- توفير السلع الصناعية وتنويعها وبجودة عالية وبتكاليف أقل وذلك بتحرير التجارة الخارجية.
- خلق مجالات إنتاج جديدة، الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل وبالتّالي التّخفيف من البطالة.
- الزيادة من حدّة المنافسة وذلك من خلال الدّعاية والإشهار والتّرويج، وبالتّالي يصبح للمستهلك حرية الاختيار بين الأحسن والأجود والمنتوج الذي يناسب احتياجاته.

[1]- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية – آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 87-88.

إنّ التفتح على العالم سيزيد من النمو الاقتصادي، الذي يعتبر الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، أو هو الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي.[1]

- يترتب على الانضمام لهذه المنظمة اكتساب الحق في معاملة متميزة أو أكثر تفضيلا، ذلك لأنّ الجزائر دولة نامية، كما تمنح فرصة حماية الصناعات الناشئة من خلال التمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أحق مما هو مطلوب على صادرات الدول المتقدمة.
- تمّ إعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية ابتدءا من سنة 1999 وبالتالي المنتجات الجزائرية الصناعية التي تنتمي إلى هذه القطاعات تصبح أمامها فرصة محققة لفرض وجودها في الأسواق العالمية.
- قد يؤدي تقليص الحواجز في الأسواق العالمية إلى خلق فرص أوسع للجزائر بعد الانضمام لتصدير منتجاتها وذلك على المدى الطويل.[2]

2- الآثار السلبية :

بعد الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنّ الجزائر ستفقد القدرة على حماية الاقتصاد الوطني فإلى جانب الآثار الإيجابية نجد الآثار السلبية التي تنجم عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تتمثل في:

- إنّ صادراتنا الصنّاعية لا تتعدى 2% من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتّالي استحواذ صناعة المحروقات على الصناعات الوطنية، وهذا ما يزيد من تبعيتنا للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصنّاعية.

[1]- بوقشابية سمير، تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 12-13.

[2]- سعداوي سليم، المرجع السابق، ص ص 86-87.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يرافقه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة، وغياب الخبرات اللاّزمة في المكان المناسب لها ممّا يعود بالضرر على النّسيج الصناعي الجزائري.[1]
- احتمال سقوط الصناعة الوطنية في مصيدة التّغيرات الاقتصادية.
- إغراق السوق بالسلع الأجنبية لأنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني فتح السوق أمام 148 عضو وهذا ما يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية.[2]
- تأخر التكنولوجيا المستعملة.
- تحرير تجارة السلع يترتب عنها زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية ممّ ا يؤول إلى تقليص نشاط المنشآت الصناعية وارتفاع معدّل البطالة وما ينتج عنه من آثار سلبية واقتصادية.
- تقليص صلاحيات الدّولة في اتخاذ القرارات في عدد من المجالات في المنظمة.

ثانيا/ الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي :

حاولت الجزائر إصلاح هذا القطاع، عن طريق إدخال تعديلات وتغييرات عديدة على السياسة الزراعية، ذلك لما أحسّت به من إهمال للمجال الفلاحي، وللإشارة فإنّ الجزائر لازالت تعاني من التّبعية الغذائية رغم الإمكانيات التي تمتلكها، فإصلاح القطاع الزراعي وإنعاشه سيساعد على التحرر من التبعية الغذائية أو التقليل منها على الأقل، ويتم إصلاح هذا القطاع بالقضاء على أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي وانطلاقا من هذه الوضعية، فإنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عنه عدّة أثار وانعكاسات على هذا المجال[3] والتي سيتم التطرق إليها:

[1]- هذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الانتاج في المؤسسات الانتاجية.

[2]- وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب نظرة المستهلك الجزائري أنّ الأفضل هو أجنبي.

[3]- منتاوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع : مالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص 131.

1- الانعكاسات الايجابية :

رغم الواقع الذي يعيشه القطاع الفلاحي الجزائري إلا أنّ انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يكون له آثار ايجابية على هذا المجال، والتي قد تؤدي إلى تحسينه وتطويره، ومن أهم الآثار الايجابية المرتقبة على المجال الزراعي نذكر:

- الاستفادة من تخفيض الفاتورة الفلاحية، وذلك أن تستغل الجزائر الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية استغلالا أمثل من أجل رفع الإنتاج، وبالتالي تقليل الفاتورة المتعلقة باستيراد المواد الغذائية.
- زيادة الإنتاج الوطني وذلك يرفع الدّعم عن الصادرات الفلاحية.[1]
- السماح بتنفيذ الالتزامات الخاصة بالزراعة بنسب أقل من الدول المتقدمة لتخفيض قيمة دعم التّصدير.
- تخفيض قيمة الصادرات المدعمة من السلع الزراعية[2]، وهذا يمكن الجزائر من إنعاش حقيقي لقطاعها وجعله قادرا ومنافسا في السوق الدولية.
- انتعاش الإنتاج المحلي وقد يكون لإلغاء الدّعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتوجات الزراعية في الدول النّامية، التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة خاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان.
- إمكانية حصول الدول النّامية ومنها الجزائر على تقنية حديثة في مجالات عديدة.[3]

---

[1]- الاقتصاد الجزائري ما بين الواقع والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تم الاطلاع على المقال .http//www.startimes.com

[2]- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/2010، ص ص 116-117.

[3]- الوافي آسيا، التّكتلات الاقتصادية وحرية التّجارة في إطار المنظمة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص 110.

2- الانعكاسات السلبية:

لقد عانى القطاع الفلاحي الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الإنتاج الداخلي بـ 33% ويشغّل 72% من اليدّ العاملة التهميش والإهمال وهذا في مختلف مخططات التنمية بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:[1]

- ضعف المردود.
- عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي، جعلنا في تبعية دائمة للخارج.
- توسّع العمران على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، كسهل متيجة الذي تقلصت أراضيه الزراعية.
- فاتورة الجزائر تبلغ 23% من الوردات الفلاحية، إذ يؤدي هذا إلى عبء كبير على ميزان المدفوعات ومن ثمّ ضعف القدرة على سداد الدّيون الخارجية.[2]

ثالثا/ الآثار المتوقعة على قطاع الخدمات :

عرف هذا القطاع عدّة إصلاحات لمواكبة التّطورات العالمية، لكن رغم هذه الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، فلم يرق بعد قطاع الخدمات في الجزائر إلى القدرة على المنافسة الأجنبية، بسبب الوضعية المتدهورة لإنتاج وتصدير الخدمات في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سيعقد من مهمة انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على مسار تحرير الخدمات، بحيث لم تهيئ الظروف المناسبة بعد تحويل المزيد من الفائض التجاري الناتج عن استهلاك الخدمات التجارية المختلفة نحو الدول الموردة بما يعيق تطور القطاعات الخدماتية

[1]- سلطاني فيروز، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 183.

[2]- المنظمة العالمية للتجارة، مقال منشور على الموقع التالي: http://www.startimes.com

المحلية لاسيما القطاعات الناشئة خاصة القطاع الخاص (السياحة، المواصلات، البنوك)[1]، فإذا انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة سيرتب هذا الانضمام آثار إيجابية وآثار سلبية فهذا القطاع مازال يعاني من نقائص وخاضع لاحتكار الدولة وغير قادر على اقتحام أبواب المنافسة الأجنبية.

1- الآثار الإيجابية :

تظهر هذه الآثار في عدّة مجالات:

في مجال النقل البحري : إنّه بإمكان الجزائر تحقيق مكاسب إذا استطاعت السيطرة على المشاريع الخاصة في مجال تسيير واستعمال اليدّ العاملة المحلية، ممّا سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء ونقل الخبرة للعامل الجزائري وذلك بفضل الاحتكاك مع المهارات الأجنبية.

في مجال السياحة: بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي[2] للجزائر ووجودها على شريط ساحلي يقدر ب 1200 كم واحتوائها على كمّ هائل من الآثار القديمة، سوف يؤدي إلى تطوير المقدرة الاستيعابية للمنشات السياحية، وزيادة التدفق السياحي، لذا فتحرير هذا القطاع سوف يسمح بجلب عدد هائل من اليد العاملة، وزيادة حجم الاستثمارات السياحية التي تعتبر ضئيلة مقارنة مع مساحة الجزائر وتنوع مناطقها.[3]

في مجال التّأمين: بعد فتح مجال التأمين أمام الخواص فإنّه يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق، إذ يعود ذلك بالنفع على المواطن الجزائري، من خلال تقديم خدمات ذات مستوى رفيع

[1]- بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : نظرية التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001، ص 280.

[2]- الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر يتيح لها أن تصبح قطبا سياحيا وتوفير أنواع عديدة من السياحة ساحلية، صحراوية، وجبلية وهذا يضمن خروجها من دائرة الاعتماد شبه الكامل على قطاع المحروقات، حيث تعمل على تنمية القطاع السياحي، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتطويره على خلق تنمية مستدامة، أنظر: زرمان كريم، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خنشلة، عدد 07، سنة 2010.

[3]- بوشنافة صادق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة-حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 177.

ويزيد من مدخرات الاقتصاد الوطني، ويساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، فبإمكان الجزائر تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموا بأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة.

2- الآثار السلبية :

رغم الآثار الايجابية إلاّ أنّ تحرير قطاع الخدمات يتأثر سلبيا.

- اضمحلال الشركات الجزائرية لعدم قدرتها على منافسة الشركات العالمية الرائدة في ميدان النقل.
- إضافة إلى ما يتعلق بالخدمات السياحية كالفندقية فلم ترق إلى المستوى المطلوب حتى مقارنة مع تونس والمغرب، فرغم الإمكانيات الطبيعية والموقع الاستراتيجي الذي يندرج ضمن الآثار الإيجابية اللذين يؤهلان الجزائر لأن تصبح منطقة استقطاب للسيّاح ، إلاّ أنّ النّقص الكبير في المرافق السياحية وضعف الخدمات قلّل من فرص استغلال الإمكانيات السياحية الكبيرة في الجزائر.[1]

الفرع الثاني: الانعكاسات على الجانب الاجتماعي.

1- **الآثار السلبية:** تترتب عنه عدة أثار سلبية وهي:

أ- **القدرة الشرائية:** وهي قدرة الفرد على شراء الخدمات والبضائع وفق ما يسمح به دخله، وتتأثر بالدّخل أولا "و بغلاء الأسعار ثانيا، وقد أصبحت تمثل هامشا ومحل دراسة بعد تتالي الأزمات الاقتصادية وما يعرف بأزمة فائض الإنتاج إذ أدى ضعف المقدرة الشرائية إلى تراجع الطلب بصفة دائمة في انهيار الاقتصاد.[2]

[1]- شريفي محمد، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الآثار الإستراتيجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة، الجزائر، 2004/2003، ص 138.

[2]- عساس إيمان، إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 184.

ب- البطالة: تعني عدم العمل وهي مشكلة اقتصادية كبرى تواجهها المجتمعات خصوصا المجتمعات العربية، إذ تعدّ من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، ولكن نجد أنّ أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، فهناك أسباب اقتصادية وأخرى سياسية، ولكن كلا منهما يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة.[1]

ت- خروج المستثمرين الصغار من السوق: نتيجة لتحرير الأسواق الداخلية وفتحها أمام

الموردين وما ترتب من انخفاض قيمة التعريفة الجمركية عليهم، ورفع الحماية من طرف الدولة على المستثمرين الصغار سوف تخلق منافسة غير عادلة بين المستثمرين المحليين الصغار والمستثمرين الأجانب، فتسرّع من إفلاس وخروج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سوق المنافسة وبالتّالي تفقير العديد من الأسر.

د- الفقر: ينتج عن تدهور القدرة الشرائية وتسريح العديد من العمال من المؤسسات وإفلاس الكثير من هذه المؤسسات التي تهدد كيان المجتمع والعائلة الجزائرية بصفة خاصة، حيث تعيش معظم العائلات في فقر تعجز حتى عن تلبية حاجاتها الضرورية من مأكل ومسكن..الخ .

هـ -**الطبقية** : في ظل انتهاج الرأسمالية وفتح الأسواق الجزائرية على العالم، سادت فكرة الغنيّ يزداد غنى والفقير يزداد فقرا وتسرّع هذا بتلاشي الطبقة المتوسطة في المجتمع ووجود الفروقات في المجتمع وسمح بظهور طبقيتين الطبقة الرأسمالية القيادية وطبقة العمال المنقادة، وهو ما يلاحظ في المجتمع إذ هناك طبقة الأغنياء التي تتحكم في زمام الأمور للبلاد وطبقة العمال التي تعيش في خدمة الطبقة الأولى وتحت رحمتها.

2-**الآثار الإيجابية:** بالرغم من كلّ السياسات المترتبة على الهيكل الاجتماعي الجزائري من جراء فتح الأسواق، ستستوقفنا بعض الآثار الإيجابية التي يمكن التطرّق إلى بعضها:

[1]- عساس إيمان، مرجع سابق، ص 149.

أ- **تنمية وتطوير خبرات العمال** : نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة واستراتيجيات الإنتاج المطبقة على الجزائر والدورات التكوينية للعمال والشراكة في التسيير، برزت خبرات عمالية محلية مؤهلة قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة ودفع عجلة التنمية المحلية بطرق مقاييس عالمية.

ب- **تنويع ثقافة الاستهلاك** : سمح دخول المستثمرين الأجانب بتقريب سلع وخدمات بأسعار معقولة وجودة عالية للمجتمع الجزائري كالانترنيت والتكنولوجيا المتطورة حيث إتّسعت دائرة حاجيات الأفراد وتغيرت ثقافة استهلاكاتهم نحو الأفضل.

ت- **تحسن الخدمات المالية** : ظهر مؤخرا في الجزائر تحسن ملحوظ في الخدمات المالية وخدمات شركات التّأمين، كان هذا نتيجة لتبني هذه المؤسسات لتقديم خدمات على المقاييس العالمية وكذا إعادة هيكلة العديد منها إضافة إلى استفادة هذا القطاع من الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات العالمية المالية، وكذا تغيير ذهنية المجتمع الجزائري ورغبته في التعامل مع هذه المؤسسات الخدماتية، وإذا لم تتخذ التّرتيبات اللاّزمة لمواجهتها والتقليص من حدّتها، سوف يتأزم وضع الهيكل الاجتماعي الذي يعتبر بمثابة ركيزة الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني:

الانعكاسات على الجانب المالي والمصرفي.

ظلّ القطاع المالي والمصرفي إلى وقت قريب جدّا مقتصرا على ملكية الدول فقط، وان ظهرت في السنوات القليلة بعض المؤسسات البنكية التأمينية وإذا كانت الدول المتقدمة تحصد العديد من المكاسب من جراء تحرير الخدمات المالية والمصرفية، فإنّ الدول النّامية ومن ضمنها الجزائر قد تعاني من بعض السلبيات كمواجهة مشاكل في سعر الصرف، وأثر ذلك على حفظ القدرة التنافسية في الاقتصاد المحلي وخاصة في ظلّ غياب سوق تداول الأوراق

الحكومية المالية، ولكن هذا لا ينفي وجود الكثير من الايجابيات[1]، ففي هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة أهم هذه التداعيات الايجابية (الفرع الأول) وكذا التداعيات السلبية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية على الجانب المالي والمصرفي.

يتوقع أن يؤدي انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية آثار إيجابية على المنظومة المصرفية والتي تتمثل في:

- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى وجودة تلك الخدمات وتطويرها باستمرار.[2]
- تقوية المنافسة والحدّ من الاحتكارات القائمة في هذا القطاع، وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات المهنية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تطوير القطاع المصرفي في الجزائر بسبب انفتاح الأسواق الجزائرية أمام موردي الخدمات المصرفية.
- الحدّ من زيادة حجم الدّيون الخارجية التي أثقلت بها الجزائر.[3]
- زيادة معدّل النّمو الاقتصادي.[4]
- تحديث النظام المصرفي والمالي قد يؤدي إلى الحدّ من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

---

[1]- بأحمد فاروق، إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 102.

[2]- زيدان محمد، الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 03، السنة 2004، ص 139.

[3]- روابحي عبد القادر، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص 230.

[4]- الذي يعرف على أنّه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، أو هو الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي.

- الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد والقرض تماشيا مع التطورات العالمية ومحاولة الوصول إلى المستويات العالمية.
- رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.[1]

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية على الجانب المالي والمصرفي.

إنّ أهم الآثار التي يمكن وقوعها من جراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تنعكس سلبا على المجال المالي والمصرفي نذكر:

- إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، سياسات التنمية عند وجود أشكال المنافسة حيث أنّ هناك مجالات رئيسية في سياسات اقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التّحرير مثل: الرقابة على النّقد والسياسة الإئتمانية.
- فتح الأسواق بشكل مباشر سيؤدي إلى توفر مصاريف أجنبية بكثرة وهذا ما يجعل المصاريف المحلية تحت منافسة غير متكافئة وهذا ما يترتب عنها مخاطر الإفلاس.
- التّعرض إلى هجمات ومخاطر هروب الأموال الوطنية.
- التّخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية.
- تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة.
- إنّ البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.

[1]- زيدان محمد، المرجع السابق، ص 140.

المطلب الثالث:

الإجراءات المتخذة لحماية الاقتصاد الجزائري نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

بما أنّ الجزائر بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لذا يجب على السلطات المعنية العمل على تحضير المؤسسات الوطنية، وتأهيلها لدخول جوّ المنافسة التي ستكون صعبة، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتيح للجزائر فرصة لحماية مؤسساتها[1]، ونظرا لضآلة الآثار الإيجابية بالمقارنة مع الآثار السلبية المتوقعة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتوجب على الجزائر العمل على تثمين اندماجها من خلال الاتفاقيات (الفرع الأول) أو الاستثناءات(الفرع الثاني).

الفرع الأول: حماية الاقتصاد الجزائري من خلال الاتفاقيات.

يجب على الجزائر بالرّغم من تأخرها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة العمل على استغلال جميع الفرص المتاحة وبشكل جدّي حتى تقلل من الآثار السّلبية التي قد تمس مختلف القطاعات، وتتمثل هذه الاتفاقيات في اتفاقية الإجراءات الوقائية (أولا) وكذا اتفاقية الخدمات (ثانيا).

أولا/ اتفاقية الإجراءات الوقائية:

إنّ إجراءات الوقاية ما هي إلاّ إجراءات حكومية لحماية الصنّاعات الوطنية من التّضخم الكمّي في مستوردات ومنتجات معينة، بموجب اتفاق الوقاية والمادة 19 من اتفاق الغات 1994 التي تنص على شرط الوقاية حيث أتيح للطرف المتضرر من الواردات أن يتخذ مجموعة من التدابير الوقائية، من زيادة في التعريفات الجمركية على المستوردات محل

[1]- منتاوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التّسيير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص 151.

التدابير، تحديد أنظمة على السلعة المستوردة، فرض رسوم إضافية عليها أو سحب التزام قدّمته بتنازلات جمركية على هذه السلعة.

ومن بين الأحكام الواردة باتفاقية الوقاية ما يلي:

تحديد الشروط الواجب توافرها لتطبيق إجراءات الوقاية المادة 02 وهي:

- أن تكون هناك زيادة في الواردات.

- أن تسبب هذه الزيادة في إحداث ضرر جسيم بالصناعة المحلية.

-ضرورة إجراء التحقيق والهدف من إجراء التحقيق هو تقديم وجهات نظر الأطراف المعنية حول ضرورتها للمصلحة العامة، مع ضرورة إصدار سلطات التحقيق تقريرا ينفذ ما توصلت إليه من استنتاجات قانونية وعملية، قبل اتخاذ الإجراءات الوقائية وذلك وفقا لنص المادة 10 من اتفاقية الغات 1994.

تطبيق إجراءات الوقاية والتي تتمثل في:

- زيادة في الرسوم الجمركية، أو فرض أعباء إضافية.

- قيود كمية، وإذا تمّ اللجوء إلى هذا الإجراء اشترط الاتفاق أنّه يتعين أن لا ينخفض مستوى الواردات عن المستوى الذي كان عليه خلال السنوات الثلاثة الأخيرة[1].

ثانيا/ اتفاقية الخدمات:

إنّ التجارة في السلع تختلف عن التجارة في الخدمات وذلك فيما يتعلق بالأساليب والإجراءات الحمائية التي تواجهها، فالسلع تفرض عليها القيود الحمائية، بموجب القوانين الوطنية في الدولة المضيفة التي يقدم فيها المورد الأجنبي خدماته، لذا فإنّ تحرير التجارة في

[1]- سماتي حكيمة، أثر المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 144.

الخدمات لا يمكن تحقيقه بدون إلغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية، حيث تقوم اتفاقية الخدمات[1] على المحاور الآتية:

- اتفاقية المبدأ والأحكام العامة التي تخضع لها كل الدول الأعضاء وتتضمن شروط الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة الوطنية للموردين الأجانب، النّفاذ إلى الأسواق، الشفافية، وهي كلّها أمور تعني تحرير التجارة في الخدمات.
- إنّ قطاع الخدمات في الجزائر غير مؤهل لمنافسة الخدمات الأجنبية وعليه فإنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفتح الأسواق الجزائرية والأسواق الأجنبية، قد يهدد قطاع الخدمات، لذا يجب أن تكون هناك حماية ويجب على السلطات المعنية توفيرها من خلال جداول التي ستقدمها من مفاوضاتها الجارية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[2]

الفرع الثاني: حماية الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثناءات.

يمكن حماية الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية التي قد تصيبه، من خلال مجموعة الاستثناءات من الاتفاقيات التي تمنحها الدولة، لذا سنتناول آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة (أولا)، ثم إلى الحق في استخدام القيود الكمية (ثانيا)، والحق في الحماية ضدّ المنافسة غير العادلة (ثالثا)، وفي الأخير سنتناول الحق في الحماية ضدّ الدّعم غير المشروع (رابعا).

أولا/ آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة:

هي عبارة عن استثناء من آلية الوقاية الواردة في الاتفاق العام للوقاية، حيث ينص الاتفاق العام بعدم اللّجوء إلى الحد من الواردات سواء بفرض قيود كمية، أو بزيادة الرسوم الجمركية كما تعهدت به الدولة في جدول تنازلاتها، إلاّ بإجراء تحقيق من قبل جهة محايدة داخل الدولة، وذلك كما يلي:

---

[1]- قويدري محمد، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، عدد 01، سنة 2002، جامعة الاغواط، ص 19.

[2]- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية - آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 98-99.

- أن يتقدّم المنتجون المحليون للسلعة المطلوب وقايتها أو حمايتها، والذين يدعون أنّهم تضرروا من تزايد الواردات الأجنبية، بطلب للسلطات المعنية.
- أن يتم إثبات هذا الضرر، وبعدها يتّم التّعويض.

والحالات التي يسمح للدول الأعضاء بالمنظمة رفع الرسوم الجمركية أو استخدام القيود الكمية للحدّ من الواردات تتمثل في:

- زيادة الواردات كميّا عن حدود معينة.
- انخفاض أسعار سلعة ما في سوقها المحلي عن حدود معينة.[1]

ثانيا/ الحق في استخدام القيود الكمية:

إنّ المادة 11 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة نصت على منع استخدام القيود الكميّة،

ذلك أنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني تحويل كافة القيود الكميّة غير التعريفية إلى ضرائب جمركية لكن هناك استثناءات حيث يسمح فيها للدول الأعضاء بفرض قيود كمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات باستخدام القيود الكميّة كتحديد كمية السلع المستوردة، فالدّول النّامية ومن بينها الجزائر في حالة تعرّضها لعجز في ميزان مدفوعاتها تستخدم القيود الكمية، وعليه فإنّ هذا الاستثناء تستفيد منه الدّول النّامية أكثر من الدّول المتقدّمة لكونها أكثر تعرضا للعجز في ميزان مدفوعاتها، وكما نجد أيضا نصّ المادة 18 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فقد منحت استثناءا إضافيا للدّول النّامية باستخدام القيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها من خلال جانبين[2]، وكذلك يحق لها اللّجوء إلى استخدام القيود الكمية لحماية الصنّاعة الوطنية.[3]

[1]- منتاوي محمد، مرجع سابق، ص 189.

[2]- الجانب الأول: يحق لهذه الدول اللجوء إلى القيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها بالرغم من عدم توفر الشروط اللازمة. الجانب الثاني: يحق لهذه الدول اللجوء إلى القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية فهي تساهم عن طريق التوحيد القياسي في نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

[3]- منتاوي محمد، مرجع سابق، ص 190.

ثالثا/ الحق في الحماية ضدّ المنافسة غير العادلة.

يعني الإغراق بمفهومه المبسّط: أسلوب البيع في أسواق الصادرات بأسعار أقل من أسعار بيع نفس السلع في الأسواق المحلية المنتجة لها[1]، وأحيانا ما تقوم المشروعات بتصدير منتجاتها بأسعار منخفضة جدّا حتى يمكنّها السّيطرة على الأسواق في الخارج والقضاء على المنافسة فلا يتحقق الإغراق لمجرد أنّ السلعة تباع بأقل من سعرها في البلد المصدر، بل يجب توفر شرطين أساسيين وهما:

- أن يؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية.

- ضرورة وجود علاقة سببية بين بيع السلعة المستوردة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر، وبعد ثبوت واقعة الإغراق يتم اتخاذ الإجراءات الخاصة لمكافحة الإغراق ومواجهته، وتكون هذه الإجراءات في شكل رسوم جمركية إضافية أو ما يسمى برسوم مكافحة الإغراق.

ومن أهم تحسينات مكافحة الإغراق نجد:

- تحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق.
- وجوب إجراء تحقيقات في وقوع الإغراق ووضع قواعد تفصيلية حول تلك الإجراءات.
- تنفيذ إجراءات مكافحة الإغراق ومدة سريانها ....الخ.

رابعا/ الحق في الحماية ضدّ الدعم غير المشروع:

يكمن الدّعم في المزايا التي تقدمها الحكومات إلى المنتجين والمصدرين للمنتجات، والذي يترتب عليه تحسين أوضاعهم التنافسية في التجارة الدولية وبالتالي إعاقة المنافسة، تخفيض

[1]- محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 273.

الدّعم سيؤدي إلى الزيادة في الأسعار[1]، حيث يحدد الاتفاق أنواع الدعم حسب درجة مشروعية تطبيقه من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية كالآتي:

أ -**الدعم المحظور**: يسمى أيضا بالدّعم الأحمر وهو الذي يستوجب اتخاذ إجراءات ضدّه، نظرا للأضرار التي يسببها هذا النّوع من الدعم للصناعة المحلية للعضو الآخر، ويكون في الحالات التي يتجاوز فيها إجمالي الدّعم لمنتج معيّن 5 بالمائة من قيمة هذا المنتج، أو الدعم الممنوح لتغطية خسائر التشغيل التي تتحملها صناعة ما، أو الدعم الممنوح في صورة إعفاء من ديون مستحقة (المادة 06).

ب -الدعم المسموح به: ويسمى بالدعم الأخضر حسب نص المادة 8 من الاتفاق، وهو دعم لا يستوجب اتخاذ إجراءات ضده 120 مثل: الدعم المقدم للأبحاث الصناعية.

ج-الدعم المسموح به مع شرط: يتمثل الشرط في أن لا يسبب الدعم ضررا بالمصالح التجارية لدول أخرى، حيث أنّ كل دعم يزيد عن 5 بالمائة من قيمة السلعة، يعتبر ضارا بمصالح الدول الأخرى، ويستوجب اتخاذ إجراءات مضادة له.

فهناك عدّة استثناءات لصالح البلدان النامية ومن بينها الجزائر التي تتمثل في إمكانية قيام هذه البلدان بدعم صادراتها، وإعفاء المؤسسات المرتقب خوصصتها من ديونها، ودعم تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة، وعدم فرض الرسوم التعويضية على واردات المنتجات النّاشئة.

[1]- برزيق خالد، أثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008، ص 22.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستخلص أنّه لا توجد آثار ايجابية إلا وكانت هناك آثار وانعكاسات سلبية، وذلك على جميع المجالات الاقتصادية.

لهذا فعلى الجزائر بعد انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تعمل على استغلال جميع الفرص المتاحة لها بشكل جيد حتى تقلل من قيمة الآثار السلبية التي قد تم مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى يمكن للجزائر أن تلجأ إلى استغلال بعض المزايا والفرص الممنوحة للدول النامية الأعضاء بهذه المنظمة لحماية الاقتصاد الجزائري وذلك باتخاذ إجراءات وقائية واتفاقيات الخدمات.

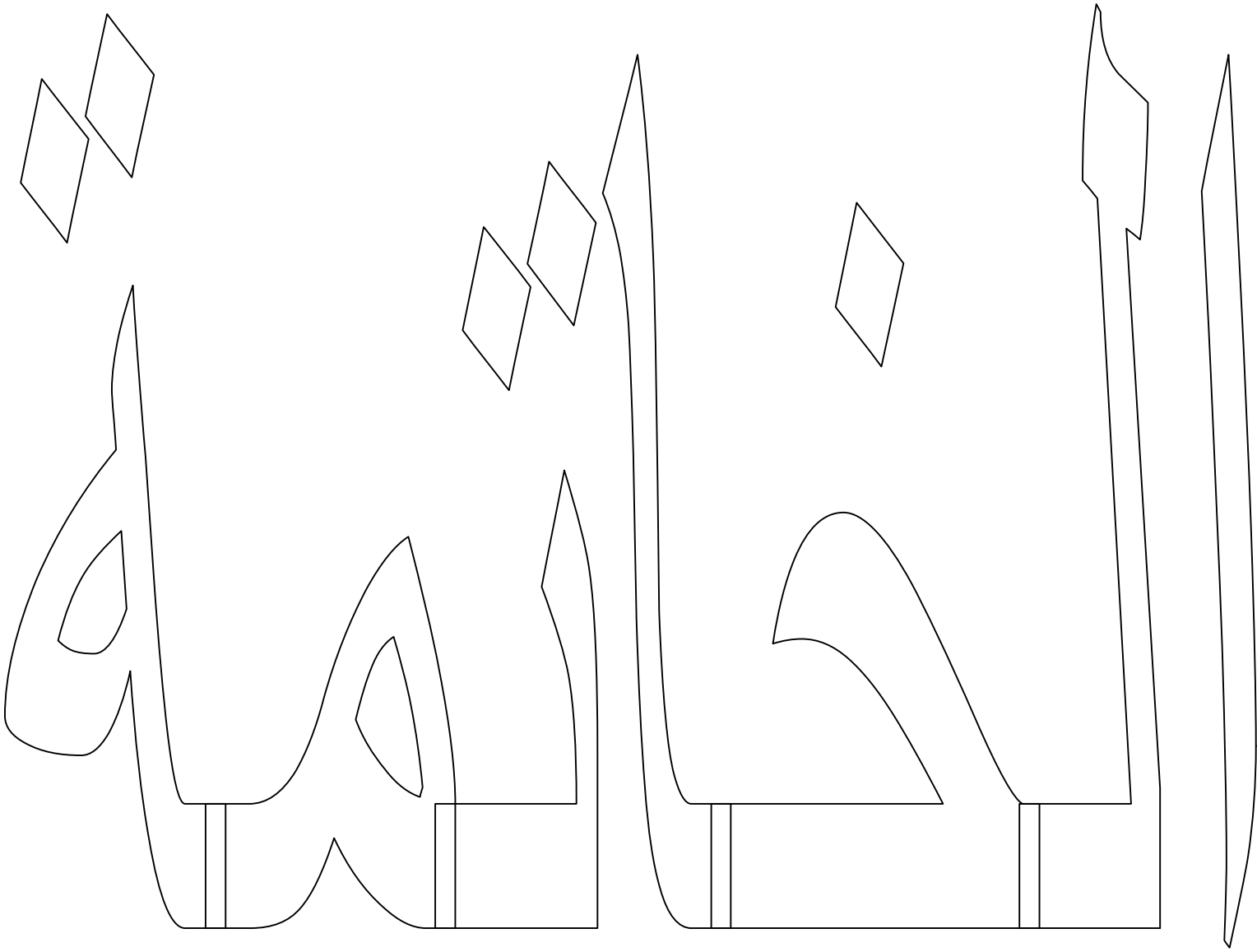

خاتمة:

نتيجة للتطورات والمستجدات العالمية في مختلف المجالات، وتبني المنظمة العالمية للتجارة لسياسة التحرير من القيود والحواجز في مجال التجارة الخارجية، فقد سعت الجزائر وكغيرها من الدول الانضمام إلى هذه المنظمة نظرا لما تتميز به من انفتاح على العالم الاقتصادي الخارجي، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات التي مست جميع جوانب قطاعاتها.

في الأخير نستخلص أنّ المنظمة العالمية للتجارة جاءت لتحل محل اتفاقية الغات، وتغطي النقص الموجود فيها، فهي تمتلك الصلاحيات الكافية لتفادي النقائص التي عرفتها اتفاقية الغات.

لهذا تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في بعث الاقتصاد العالمي وتعتبر المحرك الأساسي له، ذلك لأنّها تقوم وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم السياسات الاقتصادية للعديد من الدّول الأعضاء بها، وذلك من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدّة إصلاحات للاقتصاد الوطني، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى إرساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي السائد.

ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تعدّ خطوة تتيح فرصا حقيقية للمؤسسات الوطنية للدخول في شراكة فاعلة مع الشركات العالمية والاستفادة من خبراتها.

وعليه فإنّ انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية تعتبر في حدّ ذاتها خطوة تساعد على اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وإيجاد فرص عمل للمواطنين الجزائريين، بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتجات والخدمات الجزائرية للوصول إلى الأسواق العالمية، ومن

المتوقع أن يزيد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من حجم الاستثمارات الأجنبية فيها ممّا يساعد اقتصادها الذي يعتمد على النّفط.

اختبار الفرضيات:

- المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية قائمة بذاتها لها قواعد تحدد سير عملها، فوجدنا أن المنظمة تحكمها هياكل و فلسفة قائمة أساسا على تحرير الأسواق و عولمة الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- هناك جملة من المعوقات التي حالت دون الإتمام النهائي لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، فقد تم تحديد أهم هذه المعوقات والتي تتعلق بضعف اندماج وتطور الاقتصاد الوطني.
- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية مرهون بقدرة الاقتصاد الجزائري على مسايرة التحولات الاقتصادية العالمية، وهذا من خلال التحول من الاقتصاد النفطي إلى الاقتصاد القايم على الاستثمار في المورد البشري، الجانب الزراعي وغيرها من الجوانب التي تعد قوة في الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت هذه الدراسة على جملة من النتائج و التي نذكر منها:

1. هناك جملة من الصعوبات التي حالت دون السرعة في انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
2. هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده المفرط على الجانب البترولي أدى إلى ضعف المفاوض الجزائري.
3. البطء في عملية الانضمام ناجمة من عدم التوجه إلى دعم المؤسسات المحلية والرفع من مقدرتها التنافسية. الأمر الذي سبب تخوفات عديدة في عملية الانضمام.
4. هناك ضرورة ملحة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، من أجل الاستفادة من مزايا الانضمام.

5. ضرورة إبلاء أهمية قصوى للقطاع الزراعي كبديل حيوي وهام لمواجهة والرفع من المقدرة التنافسية ودخول الاسواق.

إنّ الجزائر وفي إطار مشروع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، قطعت عدّة أشواط ذلك كما سبق لنا القول فقد انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف.

ومن هذا المنطلق سنتعرض لبعض الاقتراحات التي تتمثل فيما يلي:

- ✓ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفاوض وذلك من خلال التّعاون الثنائي والجماعي.
- ✓ العمل على تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الأبحاث الزراعية وإدخال التقنيات الزراعية الحديثة، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي والاتجاه نحو التّصدير، مرورا بتطوير قطاع الصناعة والخدمات وكذلك قطاع الملكية الفكرية.
- ✓ التعاون العربي في مجال فتح الأسواق أمام المنتجات العربية من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية لتسيير المبادلات.

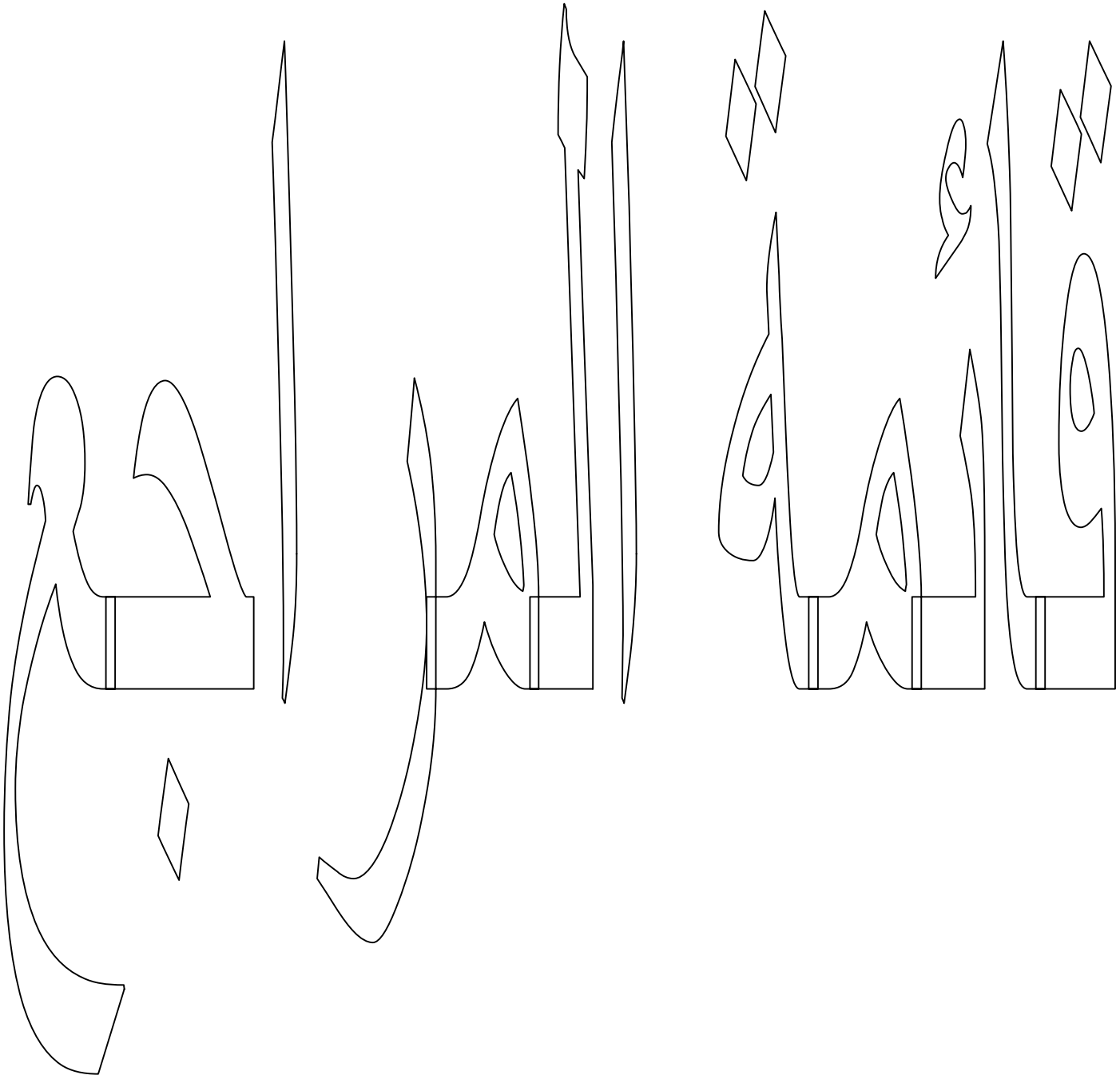
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب:

1- إبراهيم العيساوي، الغات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.

2- بن شهرة مدني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.

3- رعد حسن الصرع، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع، سوريا، 2001.

4- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية - آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

5- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2006.

6- سهي حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007.

7- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية،الطبعة الثانية، مطبعة ومكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

8- صلاح زيد الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

9- علي علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية جولة الأوروغواي وتقنين نهب العالم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

10- عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات المنضمة العالمية للتجارة - من أوروغواي إلى سياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

11- عبد الملك عبد الرحمان مطهر، الاتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار شتات للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

12- محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
13- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
14- مصلح الطراون وآخرون، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
15- مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية – النظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.
16- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 2001.
17- ناصر دادي عدو، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
18- اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، لبنان، 2003.

ثانيا/ الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

1- روابحي عبد القادر، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.
2- مولحاسن آيات الله، منظمة التجارة العالمية وانعكساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر – مصر)، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

ب- رسائل الماجستير:

1- الوافي آسيا، التّكتلات الاقتصادية وحرية التّجارة في إطار المنظمة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006.

2- بأحمد فاروق، إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

3- بن عيسى شافية، اثأر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

4- بوقشابية سمير، تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010.

5- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/2010.

6- برزيق خالد، أثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008.

7- بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :نظرية التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001.

8- حاج يوسف سارة أم الخير، انعكاسات انضمام الجزائر على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع تسويق وتجارة دولية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

9- حجيلة زكية ورابحي لطيفة، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (آفاق الانضمام)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الليسانس، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008/.2007.

10- خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012/2011.

11- سماتي حكيمة، أثر المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010/2009.

12- سلطاني فيروز، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

13- شريفي محمد، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الآثار الإستراتيجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة، الجزائر، 2004/2003.

14- فتحي نسيمة، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

15- عساس إيمان، إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

16- عبد الرحمان لخضر، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية، جامعة تلمسان، 2007/2006.

17- منتاوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع : مالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.

18- واضحي عثمان، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، 2009/2008.

ثالثا/ المقالات والمدخلات:

1- بوخلو مسعود، نجاعة دور المنظمة العالمية "الويبو" في حماية الملكية الفكرية"، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.

2- طباع نجاة، حماية براءة الاختراع عن طريق التدابير الحدودية الخاصة بالمديرية العامة للجمارك، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.

3- حمادي نوال، حماية الملكية الفكرية في الاتفاقات الدولية، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، يومي 28 و 29 أفريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.

4- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية – آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

5- زرمان كريم، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خنشلة، عدد 07، سنة 2010.

زيدان محمد، الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 03، السنة 2004.

6- قويدري محمد، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، عدد 01، سنة 2002، جامعة الاغواط.

7- محمد خالد المهايني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، بحوث وأوراق عمل، مارس 2008.

8- عياش قويدر وابراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفائل والتشائم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة زياني عاشور الاغواط.

9- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، تنظيم كلية الحقوق لجامعة باجي مختار – عنابة، سنة 2002.

10- ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية – الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 03، سنة 2004.

رابعا/ مواقع الانترنت:

http://www.mincommerce.gov.dz

manifest.univ-ouargla.dz

.http//www.startimes.com